

الله الرحمن الرحيم

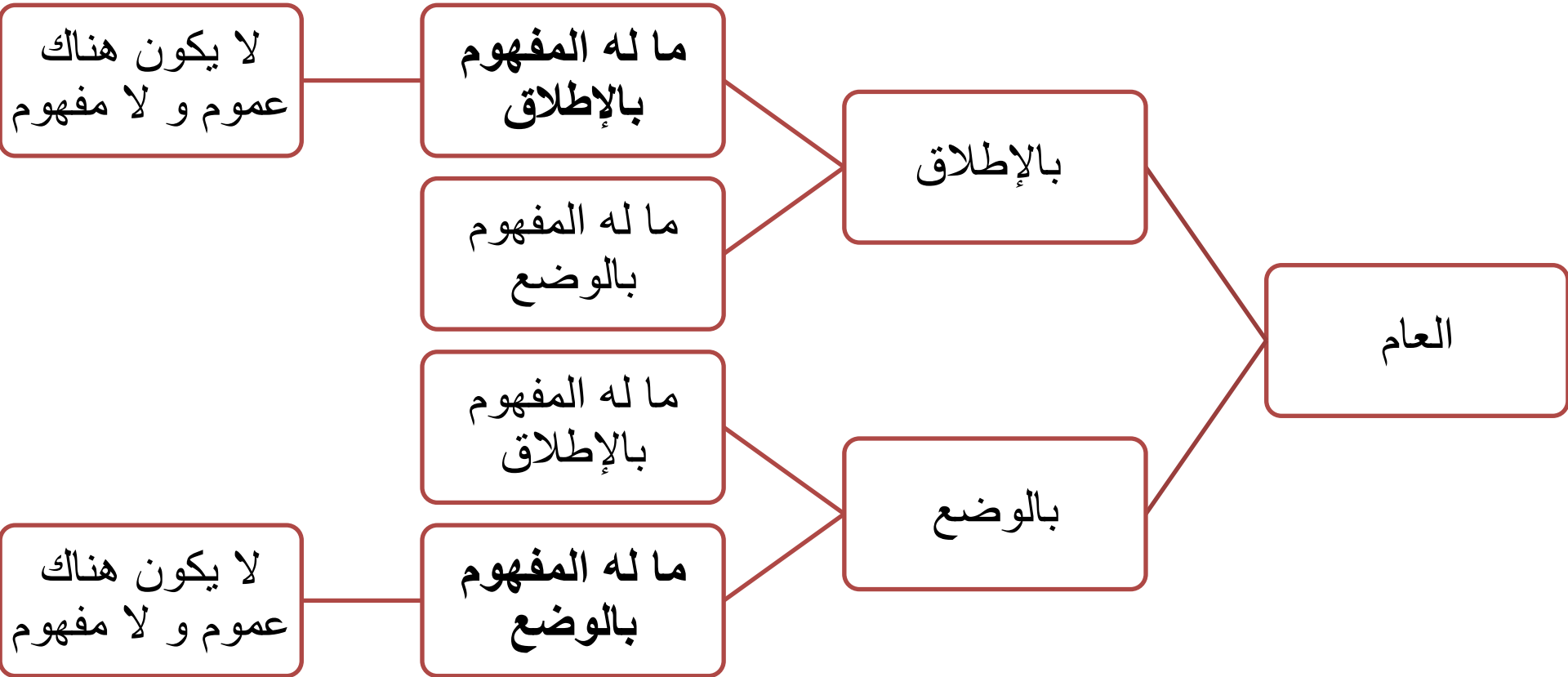
علم أصول الفقه

٥٥

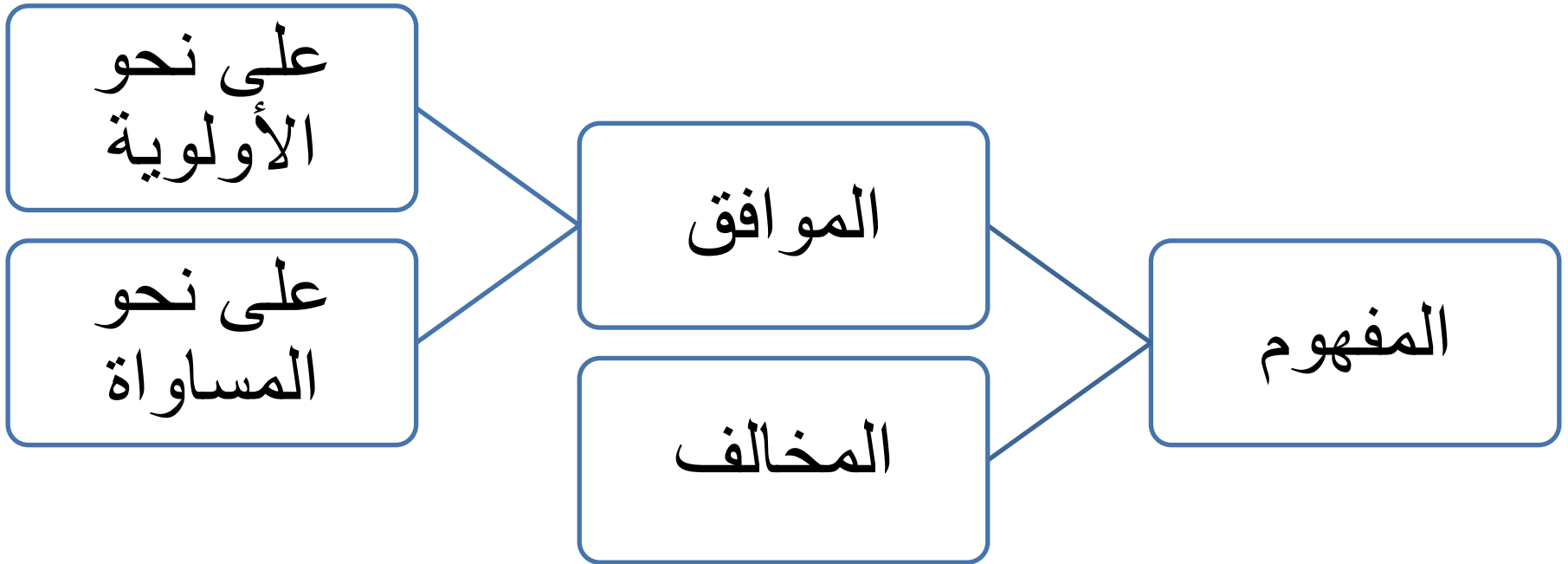
عموم وخصوص ١-١١-٩٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

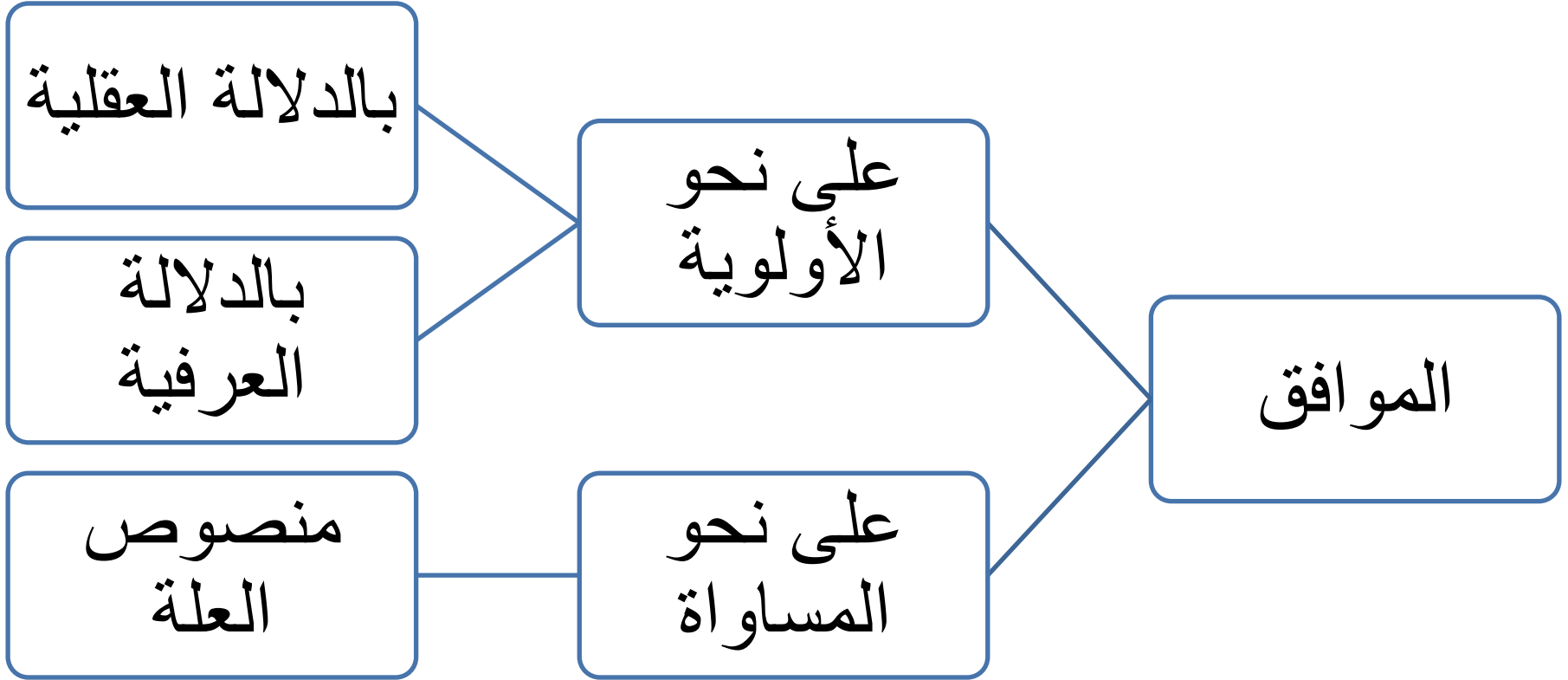
جواز التخصيص بالمفهوم



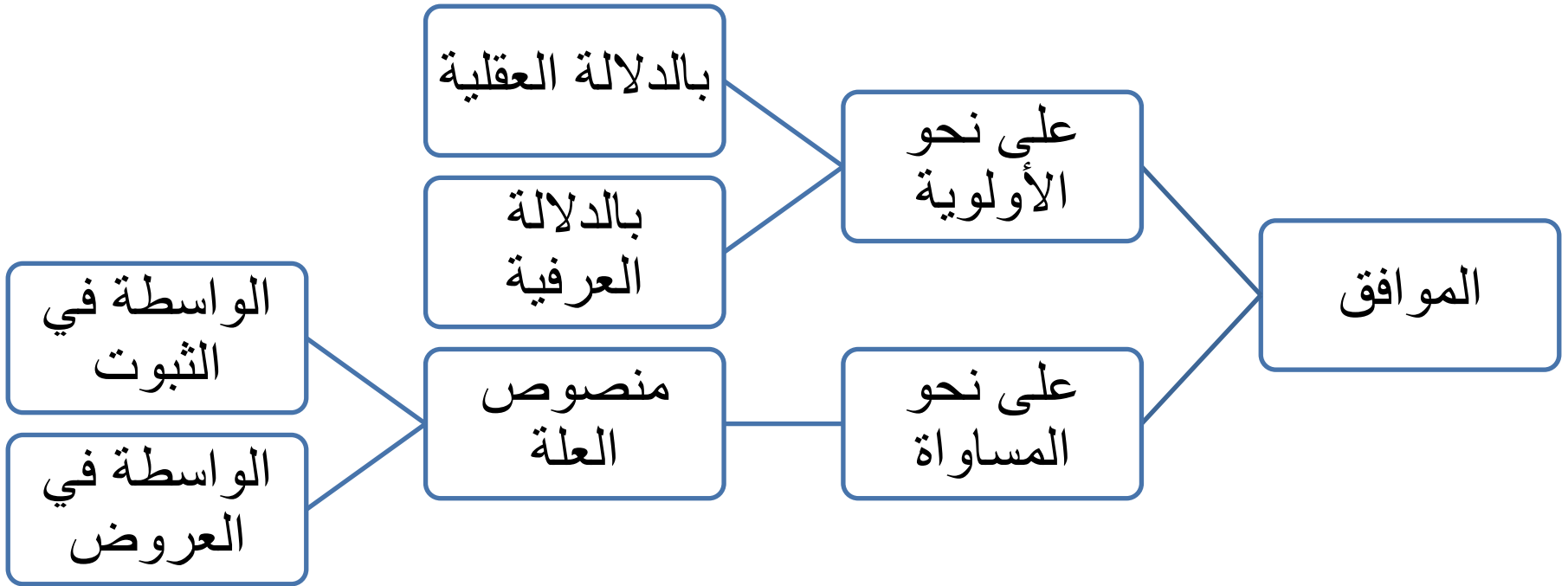
جواز التخصيص بالمفهوم



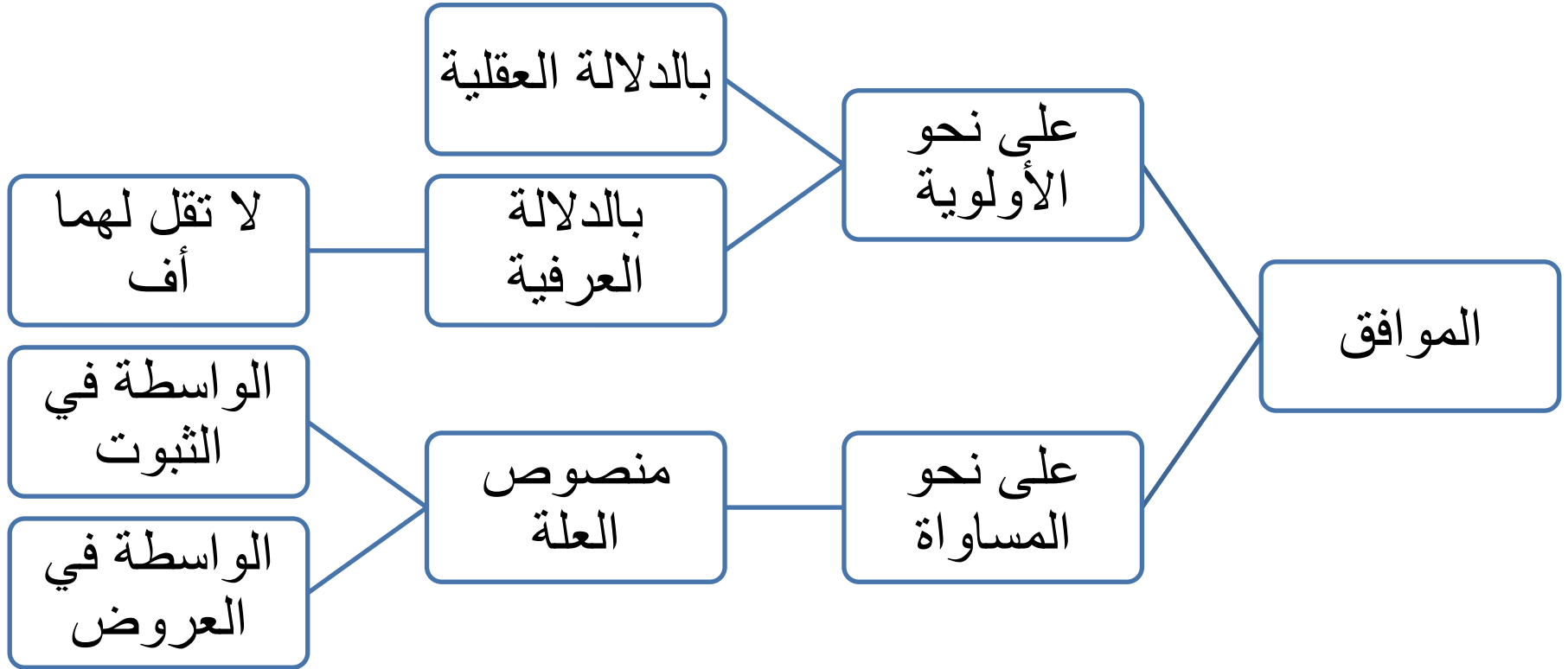
جواز التخصيص بالمفهوم



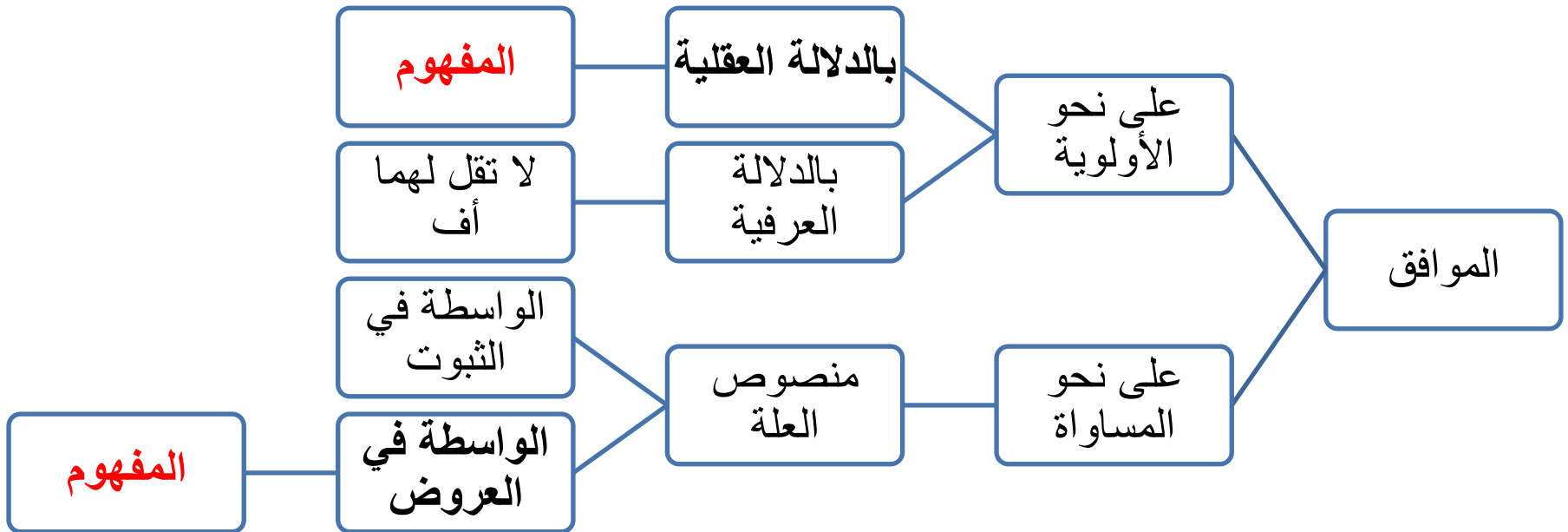
جواز التخصيص بالمفهوم



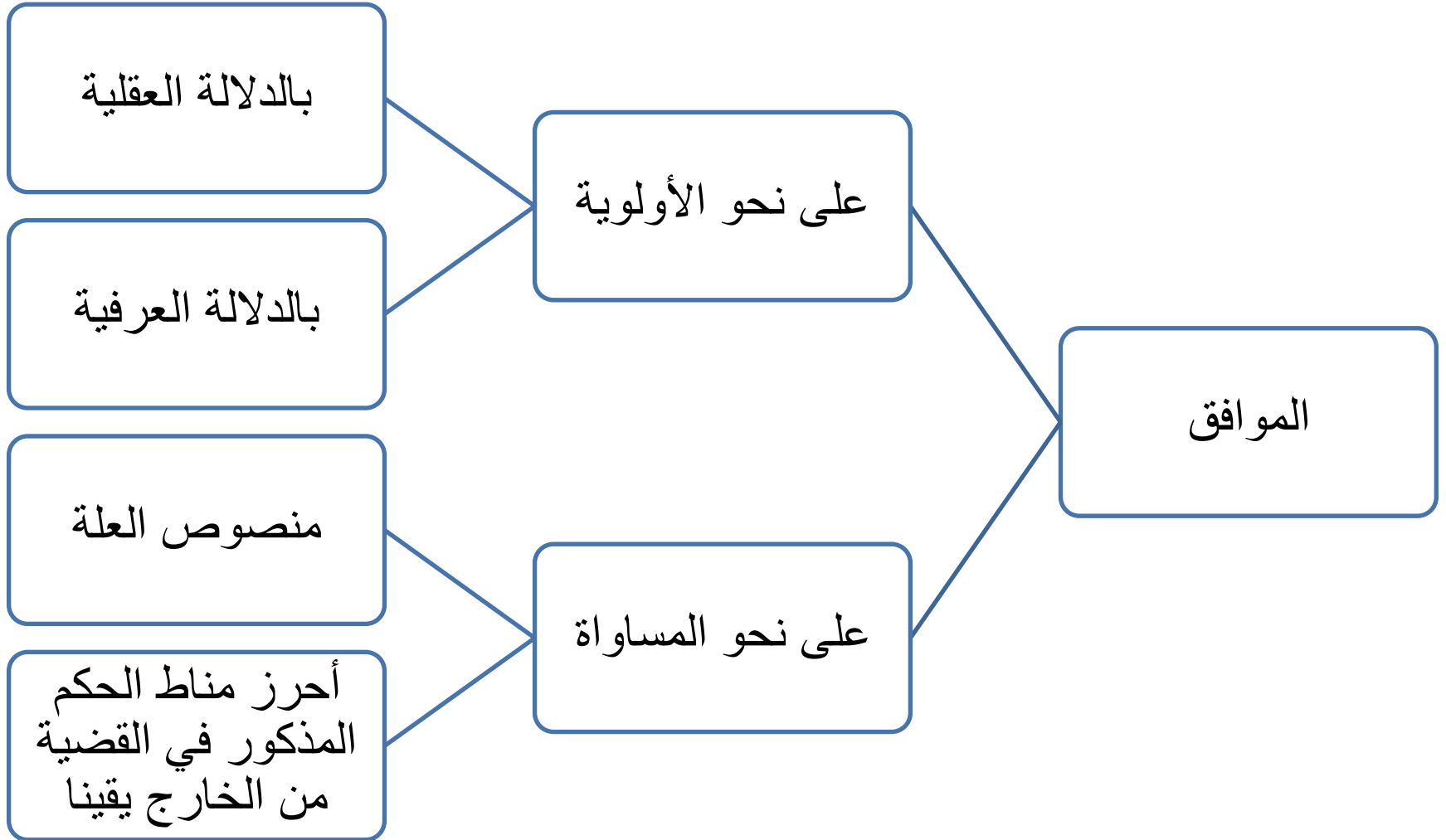
جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

على نحو
الأولوية

على نحو
المساواة

الموافق

جواز التخصيص بالمفهوم

- (اما الكلام) في المفهوم الموافق فهو يقع تارة في المفهوم الموافق على نحو الأولوية و آخر في المفهوم الموافق على نحو المساواة
- (اما المفهوم) الموافق على نحو الأولوية فربما يقال فيه [١] بان المعارض للعام ان كان هو نفس المفهوم بمجردة فلا بد من تقديم المفهوم عليه مطلقاً سواء كانت النسبة بينهما بالعموم من وجه أم كانت بالعموم و الخصوص على الإطلاق فان رفع اليد عن المفهوم مع عدم التصرف في المنطوق مع ان المفروض لزومه له بنحو الأولوية امر غير ممكن و اما رفع اليد عن المنطوق و التصرف فيه مع عدم كونه معارضا للعموم فلا وجه له و عليه فيتعين التصرف في العموم و تخصيصه بغير مورد المفهوم لا محالة

جواز التخصيص بالمفهوم

[١] لو تم هذا القول لجرى بعينه في المفهوم الموافق على نحو الأولوية لجرى ذلك بعينه في المفهوم الموافق على نحو المساواة أيضاً و الملاك فيهما من جهة التقديم على العموم على تقدير صحته شيء واحد فلا وجه للتفكيك بينهما في البحث و التكلم في حكم معارضة المفهوم الموافق على نحو الأولوية للعام تارة و التكلم في حكم معارضة المفهوم الموافق على نحو المساواة أخرى

جواز التخصيص بالمفهوم

- (و لكن التحقيق) ان المفهوم إذا كان معارضا للعموم امتنع ان لا يكون المنطوق معارضا له أيضا و السر فيه ان دليل الحكم الثابت في المنطوق كما انه يثبت حكما آخر بالأولوية كذلك الدليل الدال بعموم على نفي الحكم الثابت بالمفهوم يدل على نفي الحكم الثابت بالمنطوق على نحو الأولوية أيضا ضرورة ان ثبوت الملزوم كما يستلزم ثبوت لازمه كذلك نفي اللازم يستلزم نفي ملزومه فترجع المعارضة بين المفهوم و العموم بالآخرة إلى المعارضة بين المنطوق و العموم

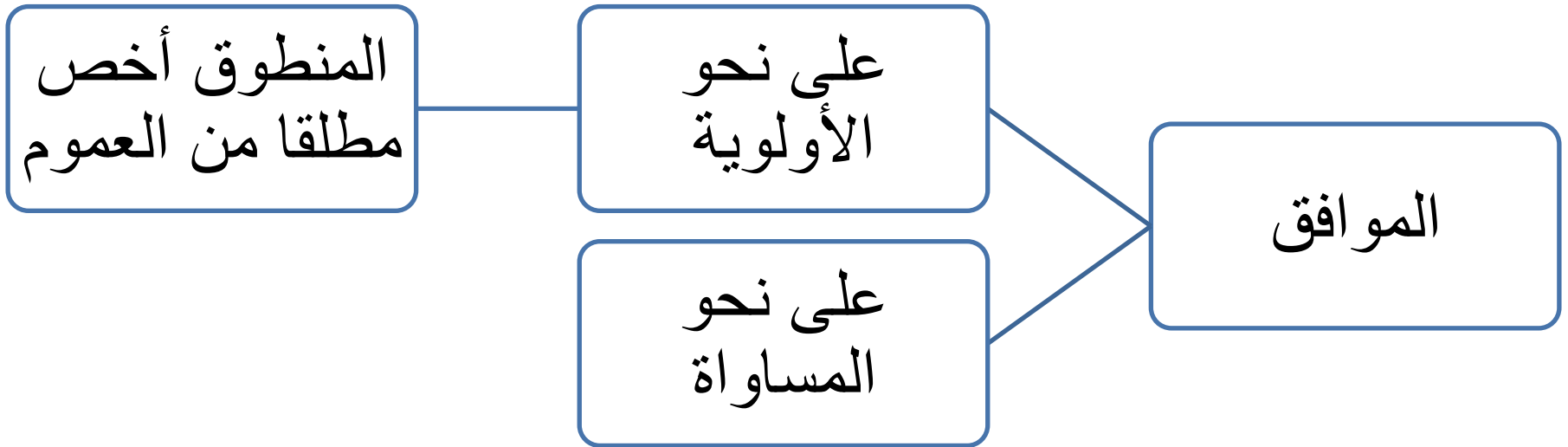
جواز التخصيص بالمفهوم

على نحو
الأولوية

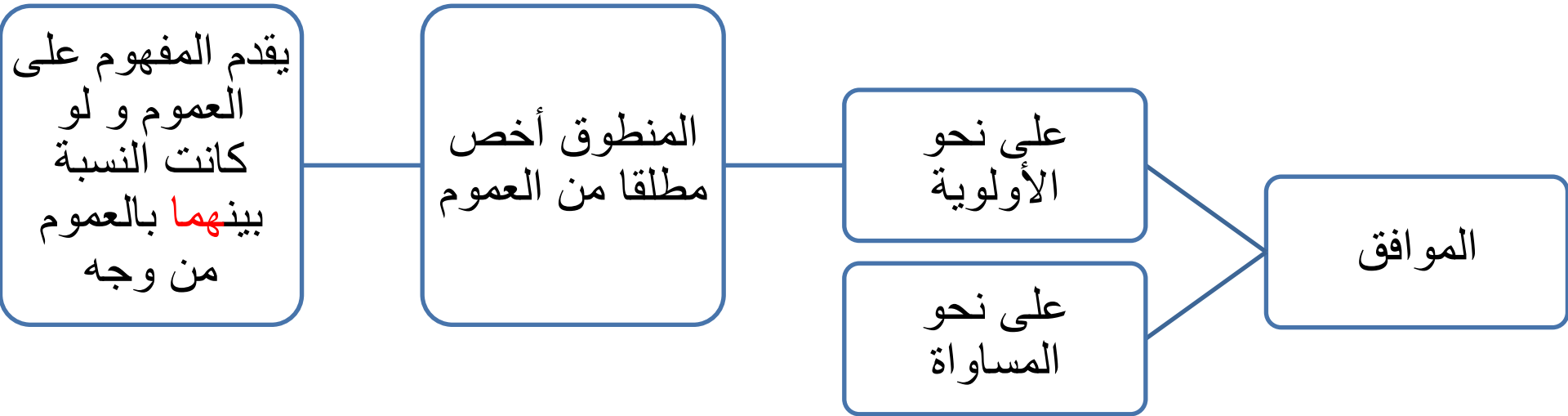
على نحو
المساواة

الموافق

جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



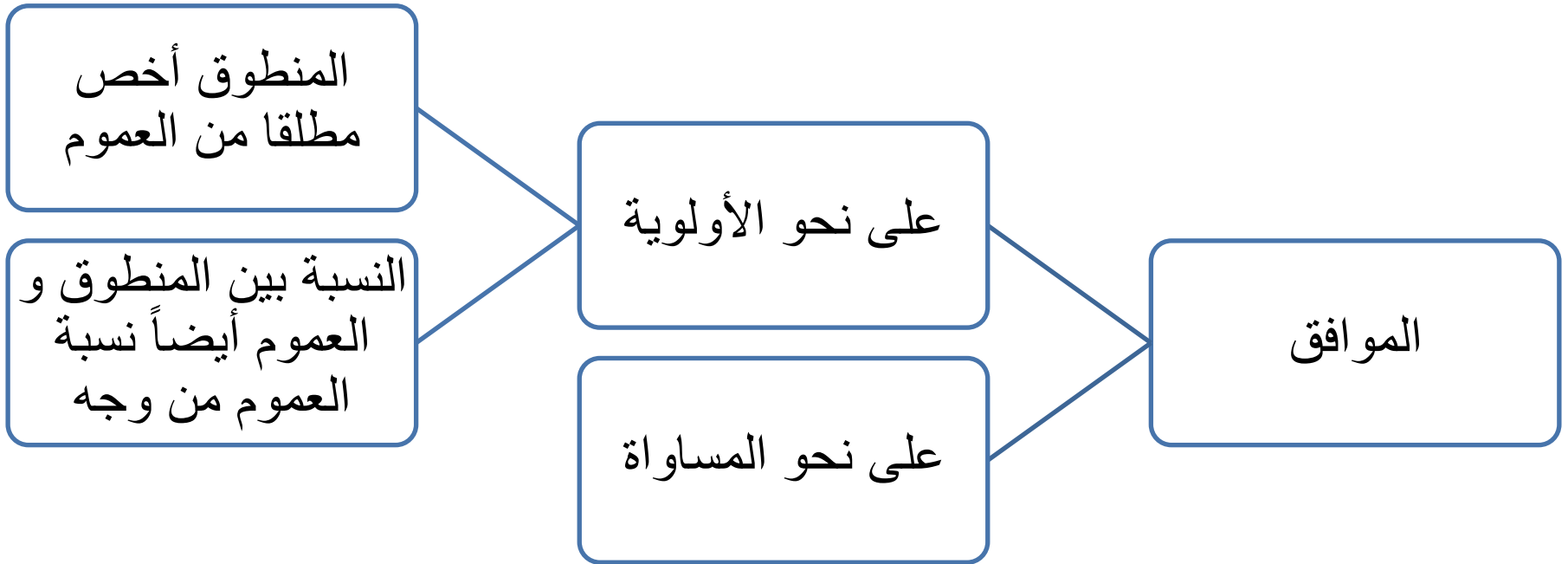
جواز التخصيص بالمفهوم

- و عليه فان كان المنطوق أخص مطلقا من العموم كما إذا ورد لا تكرم الفساق و ورد أكرم فساق خدام العلماء الدال بمفهومه على وجوب إكرام العلماء أنفسهم فلا محالة يقدم المفهوم على العموم و لو كانت النسبة بينهما بالعموم من وجه
- و الوجه في ذلك انه لا يمكن التصرف في المفهوم نفسه من دون التصرف في المنطوق على ما مر بيانه كما انه لا يمكن التصرف في مفروض الكلام في المنطوق لكونه أخص فينحصر الأمر بالتصرف في العموم و إبقاء المفهوم على عمومته

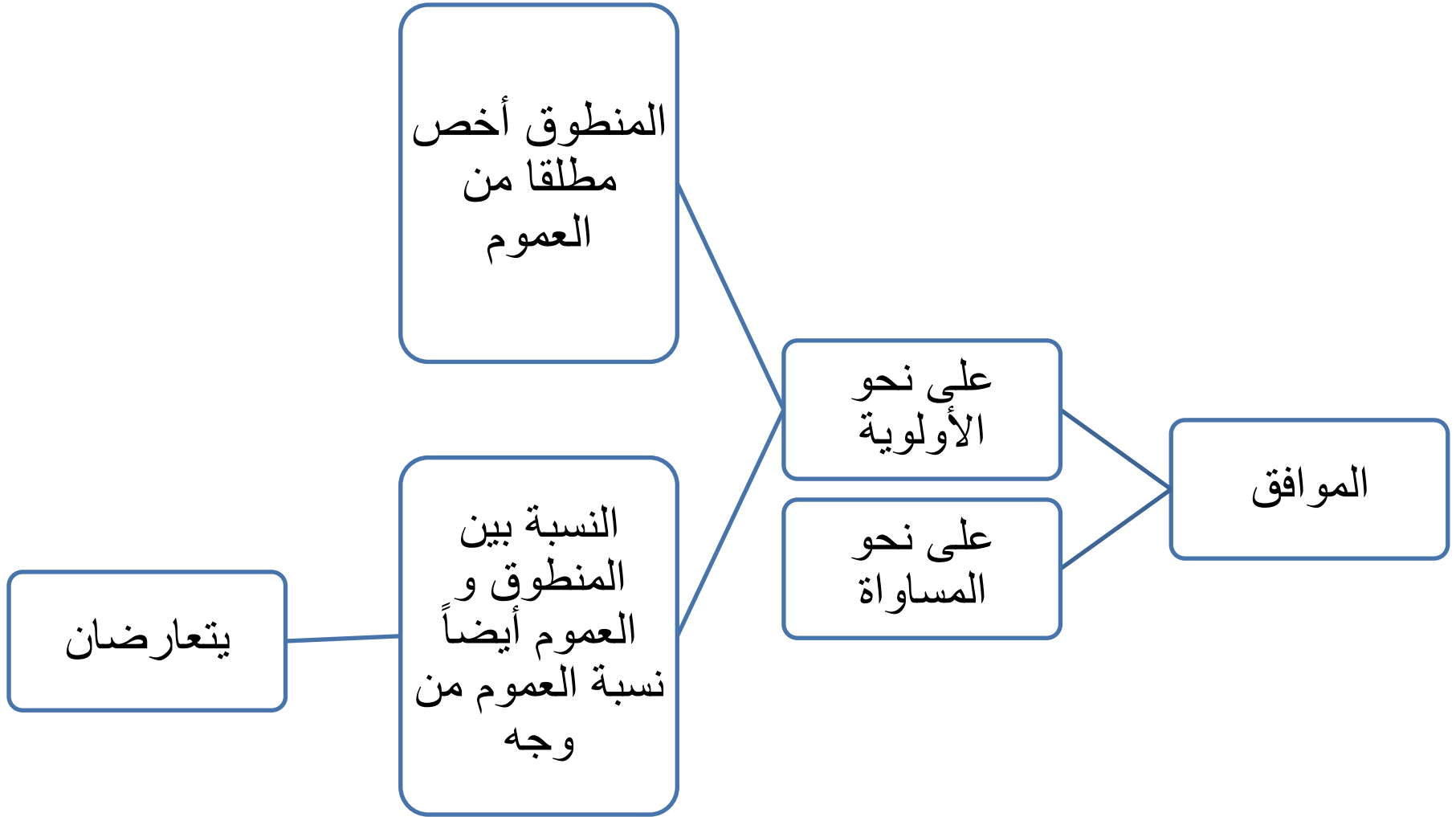
جواز التخصيص بالمفهوم

- فيكون المقام من جملة الموارد التي لا بد فيها من تقديم أحد العامين من وجه لأجل وجود المرجح فيه على الآخر الفاقد للترجيح كما إذا كان فرض ان الباقي تحت أحد العامين بخصوصه على فرض تخصيصه بالعام الآخر مقدار يستهجن التخصيص إلى ذلك المقدار فان ذلك يكون مرجحاً له و موجباً لتقدمه على الآخر

جواز التخصيص بالمفهوم



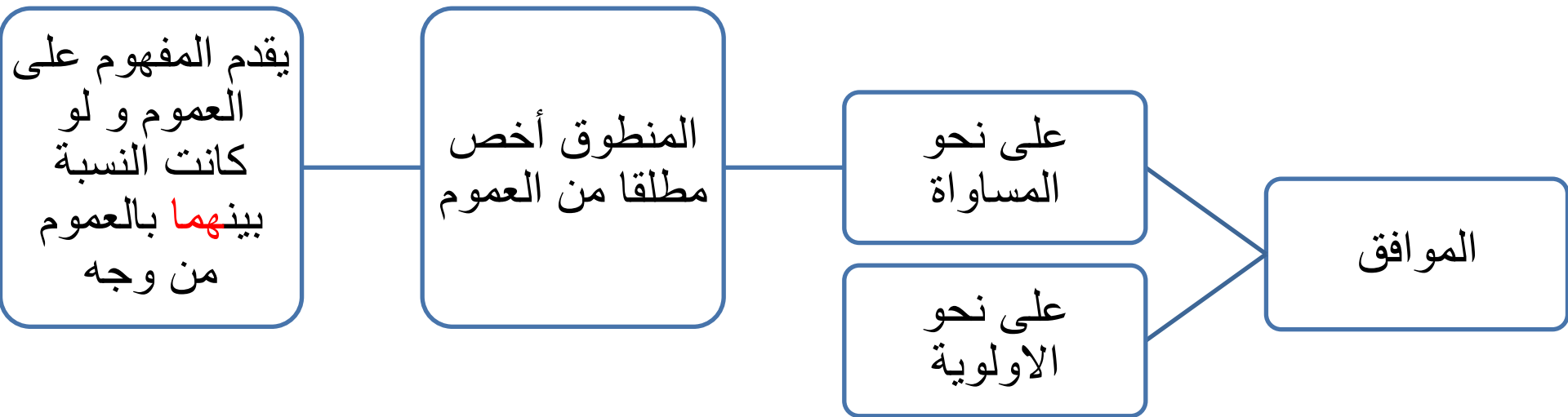
جواز التخصيص بالمفهوم



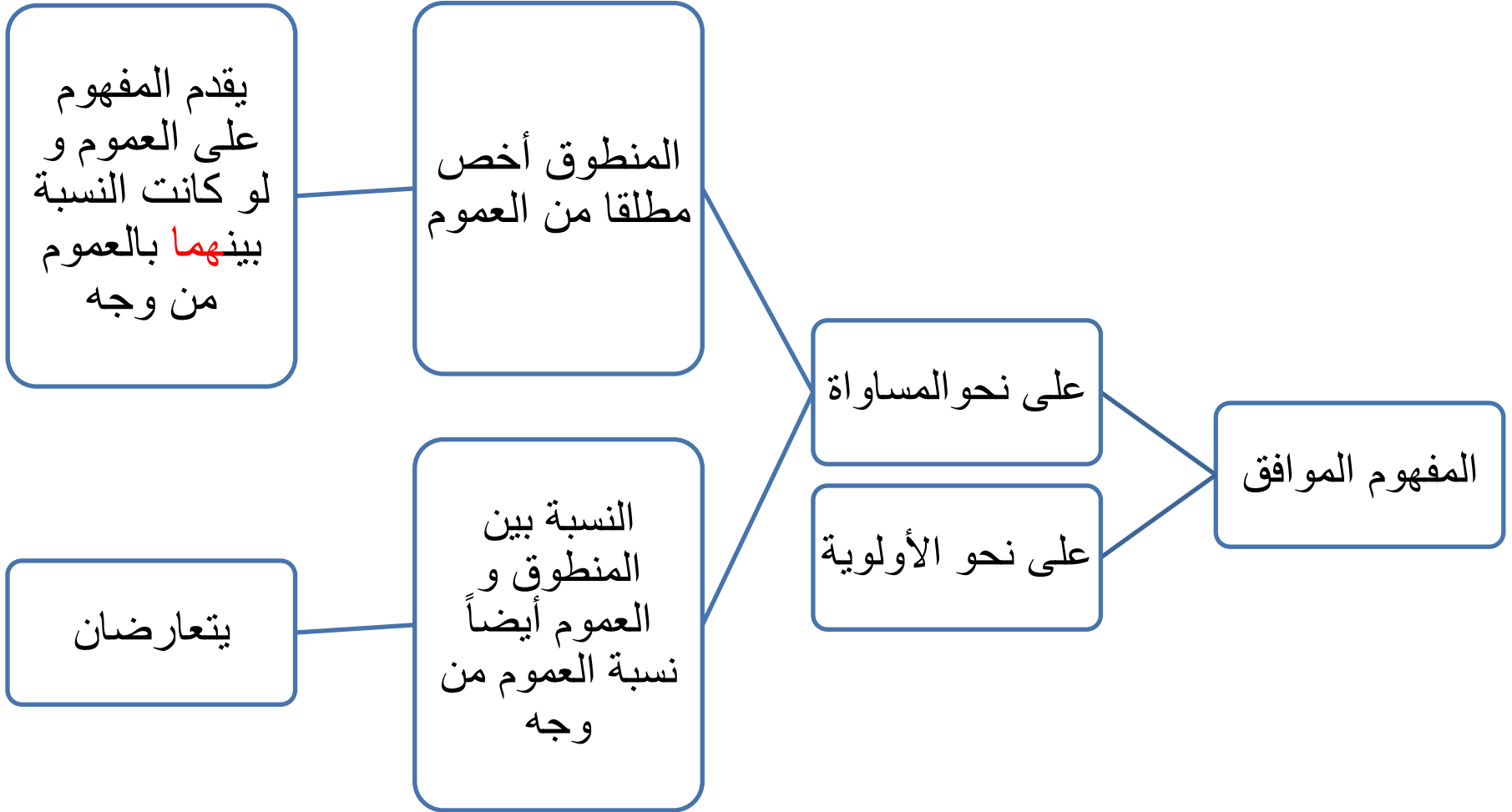
جواز التخصيص بالمفهوم

- (و اما إذا كانت) النسبة بين المنطوق و العموم أيضاً نسبة العموم من وجه كما إذا كان المنطوق في مفروض المثال أكرم خدام العلماء فان قدم حينئذ المنطوق على العموم في مورد التعارض و دخل بذلك الخادم الفاسق للعالم في موضوع وجوب الإكرام كان المفهوم الثابت بالأولوية القطعية مقدما على العموم أيضاً
- و اما إذا قدم العموم على المنطوق و خرج الخادم الفاسق عن موضوع وجوب إكرام خدام العلماء و اختص الوجوب بإكرام الخدام العدول لم يثبت الأولوية الا وجوب إكرام العدول من العلماء دون فساقهم هذا هو حق القول في المفهوم بالأولوية.

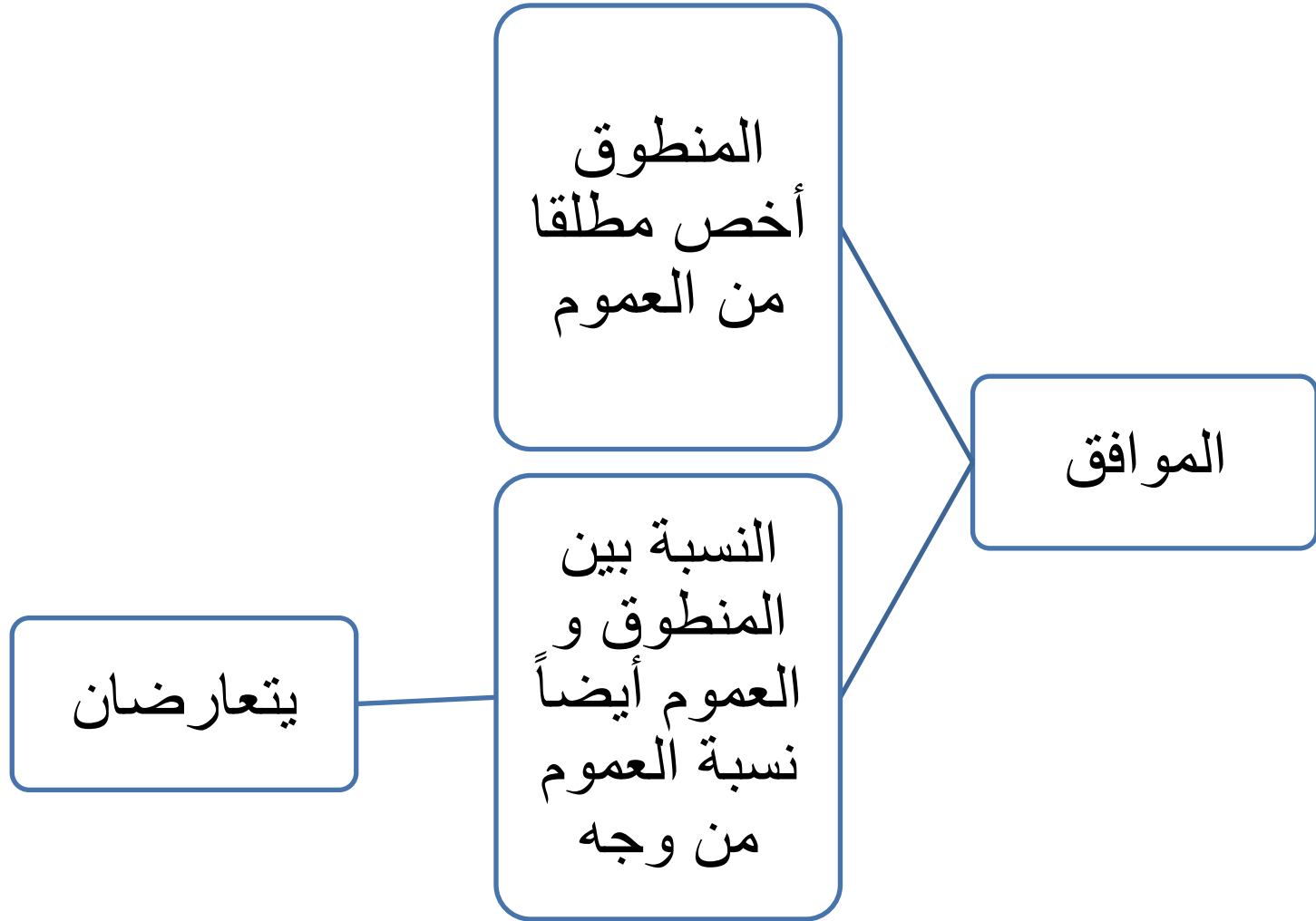
جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- (و اما المفهوم) الموافق على نحو المساواة فيظهر الحال فيه على قسميه مما ذكر في المفهوم الموافق على نحو الأولوية
- فانه إذا كانت النسبة بين منطوق الكلام المستفاد منه المفهوم و ما له العموم نسبة العموم و الخصوص مطلقا قدم المفهوم على العموم و لو كانت النسبة بين أنفسهما نسبة العموم و الخصوص من وجه
- و اما إذا كانت النسبة بين المنطوق و ما له العموم نسبة العموم من وجه فيأتي فيه التفصيل المتقدم.

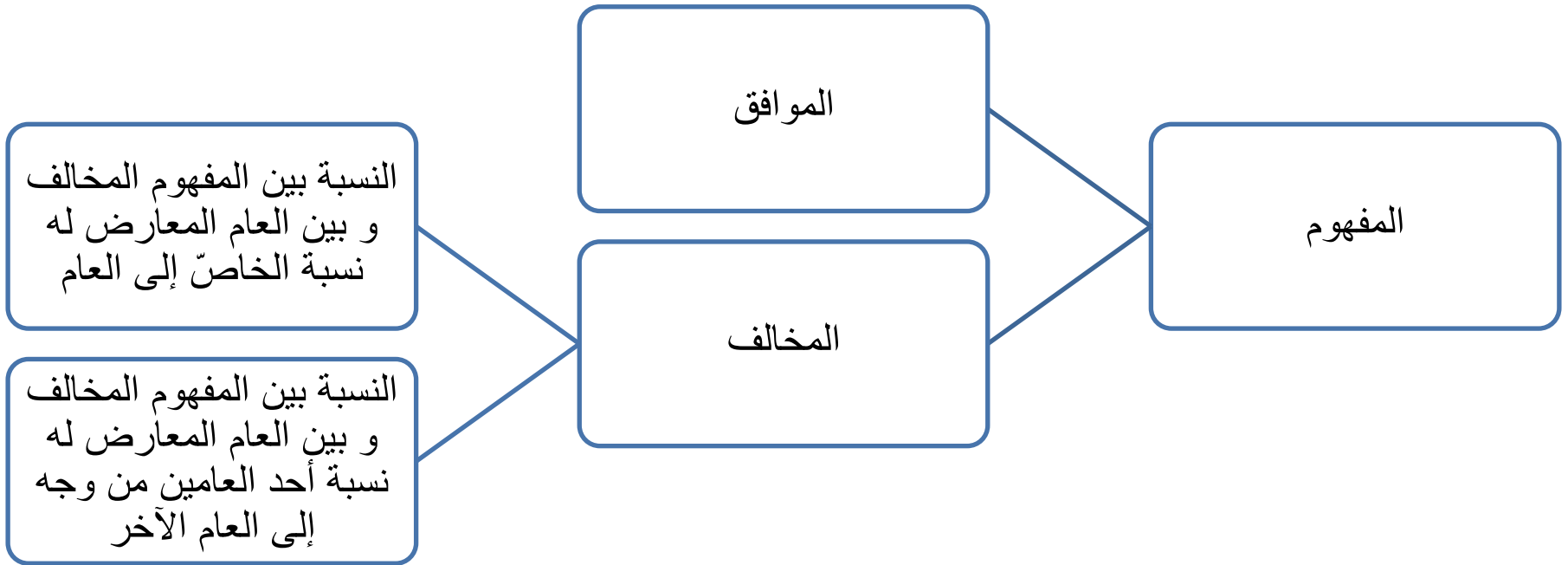
جواز التخصيص بالمفهوم

الموافق

المخالف

المفهوم

جواز التخصيص بالمفهوم



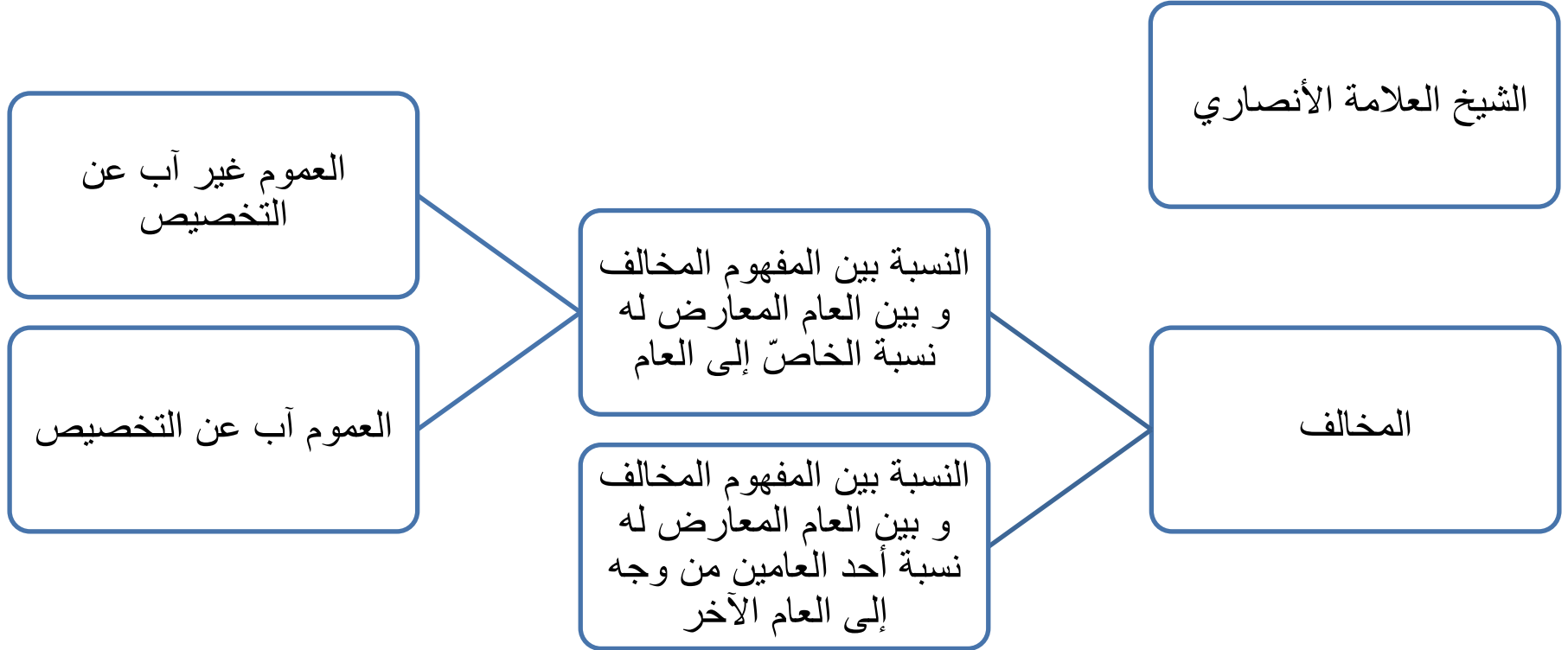
جواز التخصيص بالمفهوم

النسبة بين المفهوم المخالف
و بين العام المعارض له
نسبة الخاصّ إلى العام

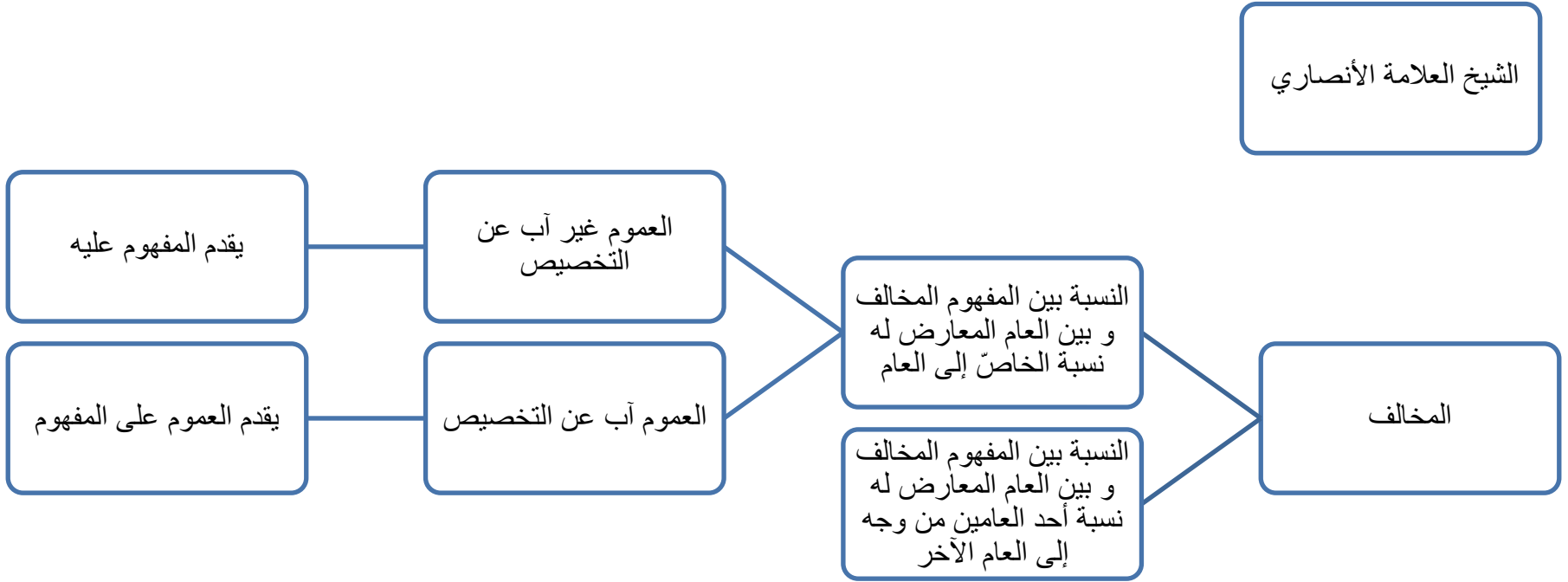
النسبة بين المفهوم المخالف
و بين العام المعارض له
نسبة أحد العامين من وجه
إلى العام الآخر

المخالف

جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- (و اما المفهوم المخالف) فالنسبة بينه و بين العام المعارض له قد تكون نسبة الخاصّ إلى العام و قد تكون نسبة أحد العامين من وجهه إلى العام الآخر
- (اما الأول) أعنى به ما إذا كان المفهوم أخص من العام فالمستفاد من ظاهر كلام الشيخ العلامة الأنصارى (قده) التفصيل فيه بين ما إذا كان العموم غير آب عن التخصيص فيقدم المفهوم عليه و ما إذا كان آيباً عنه فيقدم العموم على المفهوم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ
 فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا
 قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا
 فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (الحجرات 6)

جواز التخصيص بالمفهوم

- و لأجل ذلك بنى (قده) على تقدم عموم العلة في آية النبأ المستفاد منها المنع من اتباع غير العلم على مفهوم الآية الدال على حجية خبر العادل فان قبح إصابة القوم بجهالة غير قابل لأن يختص بمورد دون مورد
- و اما بالنسبة إلى بقية العمومات الناهية عن العمل بالظن فقد بنى (قده) على تقدم المفهوم عليها و خروج خبر العادل الواحد لأجل حجيته عن موضوع تلك العمومات أعنى به الظن و عدم العلم بالواقع و أنت خير بما في كلامه (قده) صدراً و ذيلاً

جواز التخصيص بالمفهوم

- و ذلك لأنه كما يمكن ان يقال ان قبح إصابة القوم بجهالة غير قابل للتخصيص كذلك يمكن ان يقال ان قوله تعالى ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً غير قابل للاختصاص بمورد مخصوص و كما ان دليل حجية خبر العادل يخرج خبر العادل عن موضوع الآيات الناهية عن العمل بالظن فلا يكون العمل به عملاً بالظن و لذلك يكون مفهوم آية النبا حاكماً على تلك الآيات كذلك الدليل المزبور يخرج خبر الواحد عن موضوع العلة المذكورة في آية البناء فلا يكون العمل به موجباً لإصابة القوم بجهالة فيكون المفهوم حاكماً على عموم العلة أيضاً

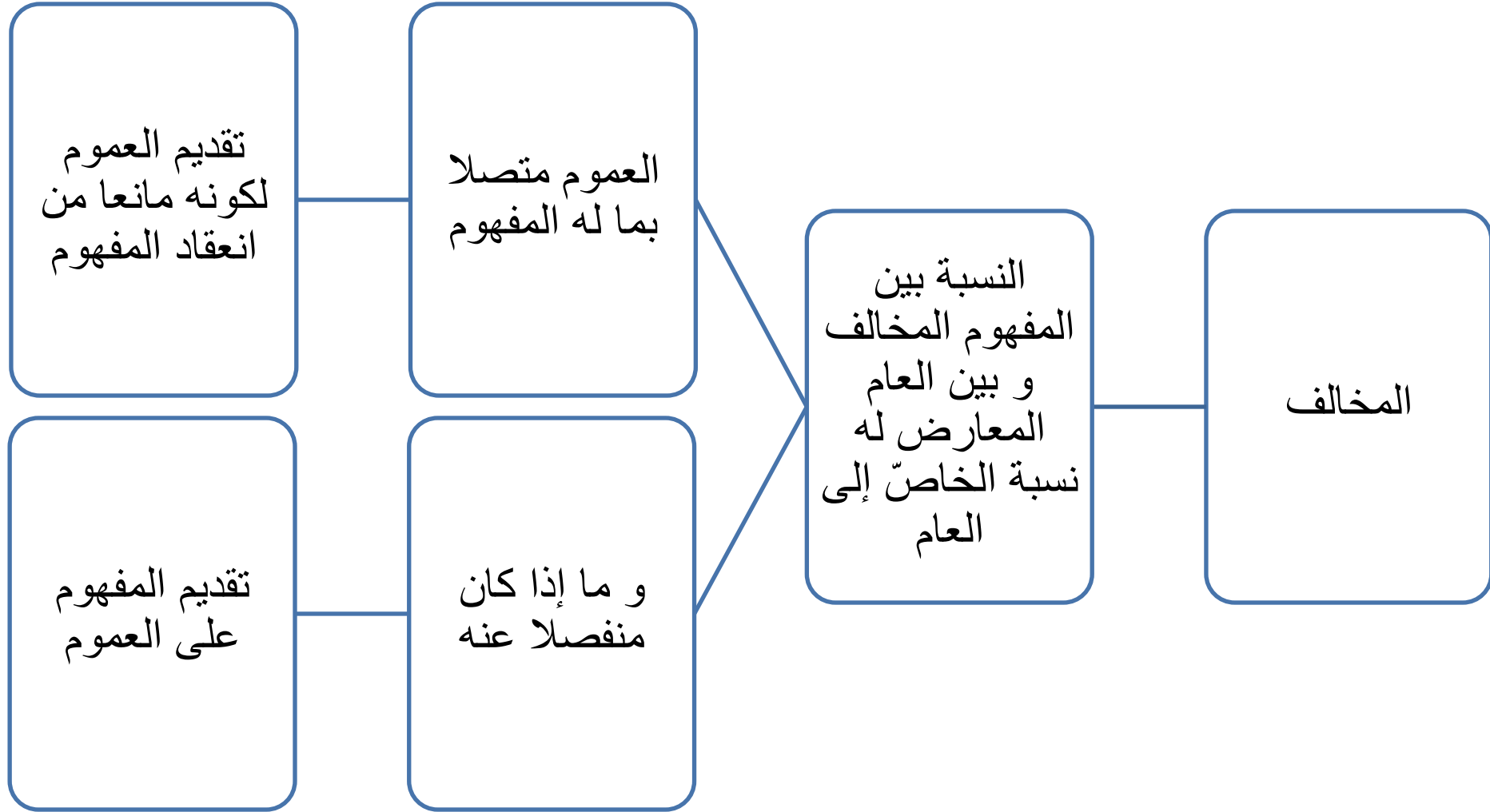
جواز التخصيص بالمفهوم

- (و اما توهم) ان عموم العلة يمنع من انعقاد ظهور الكلام فى المفهوم لاحتفاف الكلام بما يصلح للقرينية (فهو مدفوع) بان صلوح شىء للقرينية انما يتحقق فى غير موارد الحكومة و اما فى موارد الحكومة كما فى المقام فيستحيل ذلك لأن صلوح دليل المحكوم لأن يكون قرينة على دليل الحاكم انما يتوقف على تحقق موضوعه و من الواضح ان دليل الحاكم يرفع موضوع دليل المحكوم فلا يعقل كونه قرينة على دليل الحاكم و عليه فظهور الآية فى المفهوم يمنع من كون العمل بخبر العادل من إصابة القوم بجهالة فكيف يمكن ان يكون عموم العلة مانعاً من انعقاد ظهور الكلام فى المفهوم

جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- (و من هنا) يظهر بطلان التفصيل في المقام بين ما إذا كان العموم متصلاً بما له المفهوم و ما إذا كان منفصلاً عنه فيلتزم بتقديم العموم و بكونه مانعاً من انعقاد ظهور الكلام في المفهوم في فرض اتصال العموم بماله المفهوم و بتقديم المفهوم على العموم في فرض انفصالهما لانعقاد ظهور الكلام في المفهوم في هذا الفرض و كونه أخص مما له العموم على الفرض

جواز التخصيص بالمفهوم

- (وجه الظهور) [١] هو ما عرفت من ان اتصال العموم بالكلام يستحيل ان يكون مانعاً من انعقاد ظهوره في المفهوم فان ظهور الكلام في المفهوم و ان كان كظهوره في العموم محتاجاً إلى جريان مقدمات الحكمة كما عرفت سابقاً إلا ان جريان مقدمات الحكمة في طرف المفهوم سابق في الرتبة على جريانه في طرف العموم فيكون حاكماً عليه و بيانا له

جواز التخصيص بالمفهوم

- و قد عرفت أننا ان احتفاف الكلام بما يصلح للقرينية المانع من انعقاد الظهور في الكلام انما يتحقق في غير موارد الحكومة و اما في موارد الحكومة فلا محالة يكون الدليل الحاكم مقدما على دليل المحكوم و ان كان دليل المحكوم متصلا به في الكلام لعدم صلوحه لكونه قرينة على دليل الحاكم

جواز التخصيص بالمفهوم

[١] توضيح ذلك ان المفهوم إذا كان له حكومة على نفس دليل العام كما في مورد الآية المباركة الدالة على حجية خبر العادل على التقريب المتقدم فلا ينبغي الشك في تقدم المفهوم على العام حتى على القول بعدم احتياج التمسك بالعموم إلى إجراء مقدمات الحكمة في متعلق العموم كما هو الصحيح لأن دليل العام و ان كان متكفلاً بإثبات الحكم لكل فرد من افراد العام إلا انه غير متكفل بإثبات كون شيء ما مصداقاً للعام و عدمه فشمول الحكم الثابت بذلك الدليل لشيء يتوقف على كون ذلك الشيء في نفسه فرداً للعام مع قطع النظر عن ثبوت الحكم له و من الواضح ان ظهور القضية في المفهوم في موارد الحكومة يمنع من كون مورد المفهوم -

جواز التخصيص بالمفهوم

• - فرداً للعام فكيف يعقل ان يكون شمول حكم العام له مانعاً من انعقاد الظهور في المفهوم و ان شئت قلت ان جواز التمسك بعموم العام لإثبات حكم العام لمورد ما يتوقف على كون ذلك المورد في نفسه فرداً للعام و بما ان المفروض هو توقف كون مورد المفهوم فرداً للعام على عدم المفهوم يمتنع كون عموم العام مانعاً من انعقاد الظهور في المفهوم لأنه يستلزم الدور و حينئذ لا فرق في تقدم المفهوم على العام بين كون العام متصلاً بما له المفهوم في الكلام و كونه منفصلاً عنه

جواز التخصيص بالمفهوم

و اما إذا لم يكن المفهوم حاكماً على نفس دليل العام كما هو الحال في قوله عليه السلام إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شيء بالإضافة إلى قوله عليه السلام خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه فوجه تقديم المفهوم الخاص على العام هو ان المفهوم و ان لم يكن حاكماً على العام بنفسه إلا انه بدليل حجيته حاكم على أصالة العموم لا محالة لأن الخاص بما انه في نفسه قرينة على العام يكون التعبد به تعبداً بعدم إرادة الظهور من العام و قد ذكرنا فيما تقدم ان أصالة الظهور الجارية في القرينة تكون حاکمة على أصالة الظهور الجارية في ذى القرينة و لو كان ظهور القرينة في نفسه أضعف من ظهور ذى القرينة

جواز التخصيص بالمفهوم

و عليه فيتقدم المفهوم الخاصّ على العام المتصل بماله المفهوم و العام المنفصل عنه بملاك واحد من دون فرق في ذلك بين كون عموم العام وضعياً و كونه مستفاداً من مقدمات الحكمة و من ما ذكرناه يظهر وجه صحة ما أفاده شيخنا الأستاذ قدس سره من ان دليل العام غير صالح لأن يثبت به عدل للشرط المذكور في القضية الشرطية فتدبر جيداً

جواز التخصيص بالمفهوم

- (بيان ذلك) ان احتياج ظهور الكلام في المفهوم إلى جريان مقدمات الحكمة انما هو لإثبات انحصار قيد الحكم بما ذكر في المنطوق و عدم دخل شيء آخر في ذلك الحكم لا منضماً إلى القيد المذكور في الكلام و لا بد لا عنه و اما كون القيد المذكور فيه راجعاً إلى الحكم لا إلى موضوعه الذي هو المناط في ظهور الكلام في المفهوم كما عرفت في بحث المفاهيم فالإطلاق أجنبي عنه و انما يثبت ذلك بظهور وضعي و من الواضح ان إطلاق متعلق العموم لا يصلح ان يكون مانعاً من الظهور الوضعي ليرفع اليد به عن المفهوم و يلتزم برجوع القيد إلى ناحية الموضوع فبعد الفراغ عن ظهور القضية في حد نفسها في المفهوم لا يبقى إشكال في تقدمه على العموم و كونه مبيناً لدائرة متعلقه

جواز التخصيص بالمفهوم

- (و ان شئت قلت) ان تقدم العموم على المفهوم لا بد من ان يكون اما من جهة كشفه عن رجوع القيد إلى ناحية الموضوع و اما من جهة إثباته عدلا له بان لا يكون شرط الحكم منحصرًا بما هو مذكور في القضية كما قيل بذلك في ما إذا كان التعارض بين قضيتين لكل منهما مفهوم في نفسه الذي تقدم الكلام فيه مفصلا و من الواضح ان إطلاق متعلق العموم غير قابل لأن يثبت به شيء من هذين الأمرين اما عدم كونه قابلا لإثبات رجوع القيد إلى الموضوع ليرتب عليه عدم ثبوت المفهوم للكلام فلما عرفت من ان رجوع القيد إلى نفس الحكم في القضايا التي لها مفهوم لا بد من ان يستند إلى ظهور وضعي و معه لا تجرى مقدمات الحكمة في متعلق العموم

جواز التخصيص بالمفهوم

- و اما عدم كونه قابلاً لإثبات عدل للشرط المذكور في الكلام فلان دليل حكم العام انما يكون ناظراً إلى إثبات الحكم لافراد العام ليس إلا و أين ذلك من إثباته عدلاً للشرط المذكور في القضية الشرطية فلا يقاس المقام بتعارض القضيتين الشرطيتين الذي قيل فيه بتقييد مفهوم كل منهما بمنطوق الآخر الراجع إلى إثبات عدل لكل من الشرطين المذكورين في القضيتين (و اما الثاني) أعني به ما إذا كانت نسبة المفهوم المخالف إلى العام نسبة العموم من وجه فالحكم فيه هو الحكم في بقية موارد التعارض بالعموم من وجه فلا يتقدم أحدهما على الآخر من دون مرجح خارجي [١]

جواز التخصيص بالمفهوم

[١] و قد مر ان من جملة المرجحات كون دلالة أحد العامين مستندة إلى الوضع دون الآخر و عليه فإذا كانت دلالة العام على العموم وضعية يتقدم العام على المفهوم و ترفع اليد بذلك عن المفهوم في مورد الاجتماع و ذلك لما حققناه من عدم احتياج التمسك بالعموم إلى إجراء مقدمات الحكمة و توقف دلالة الكلام على المفهوم على جريانها نعم إذا قلنا باحتياج التمسك بالعموم إلى ذلك أيضاً كما عليه شيخنا الأستاذ قدس سره أو فرض طرف معارضة المفهوم عاماً غير وضعي لا بد في تقديم أحدهما على الآخر من التماس مرجح خارجي كما أفيد

جواز التخصيص بالمفهوم

- الفصل السادس في جواز التخصيص بالمفهوم المخالف
- قالوا : اختلفوا في جواز التخصيص بالمفهوم المخالف بعد إطباقهم على التخصيص بالمفهوم الموافق.
- و لا يخفى أنّ هذه المسألة ليست من التي يكون **الإجماع فيها حجّة**، فلا بدّ من النّظر في كلّ من المفهوم الموافق و المخالف، فيقع الكلام في مقامين:

جواز التخصيص بالمفهوم

- المقام الأول في الموافق
- و اختلفت التعبيرات في تفسيره، و نحن نذكر الاحتمالات، و نتكلم فيها، فنقول:

جواز التخصيص بالمفهوم

- فيه احتمالات:
- الاحتمال الأول: ما يعبر عنه المتأخرون بإلغاء الخصوصية، مثل قوله: (رجل شك بين الثلاث و الأربع) ، و لا شبهة في أن العرف يرى أن الحكم إنما هو للشك بينهما من غير دخالة للرجولية فيه.
- الاحتمال الثاني: المعنى الكنائي الذي سيق الكلام لأجله، مع عدم ثبوت الحكم للمنطوق، كقوله: فلا تَقُلْ لهُمَا أُفٍ ، إذا فرض كونه كناية عن حرمة إيذائهما، و لم يكن الأف محكوماً بحكم.

جواز التخصيص بالمفهوم

- الاحتمال الثالث: ما إذا سيق الكلام لأجل إفادة حكم فأتى بأخف المصاديق - مثلاً - للانتقال إلى سائرهما، مثل الآية المتقدمة إذا كان الألف محكوما بالحرمة أيضا.
- الاحتمال الرابع: الحكم الغير المذكور الذي يقطع العقل به بالمناط القطعي من الحكم المذكور، كقوله: «أكرم خدام العلماء»، حيث يعلم بالمناط القطعي وجوب إكرام العلماء.
- الاحتمال الخامس: الحكم المستفاد من القضية التعليلية، كقوله: «الخمير حرام لأنه مسكر».

جواز التخصيص بالمفهوم

إلغاء الخصوصية

المعنى الكنائي

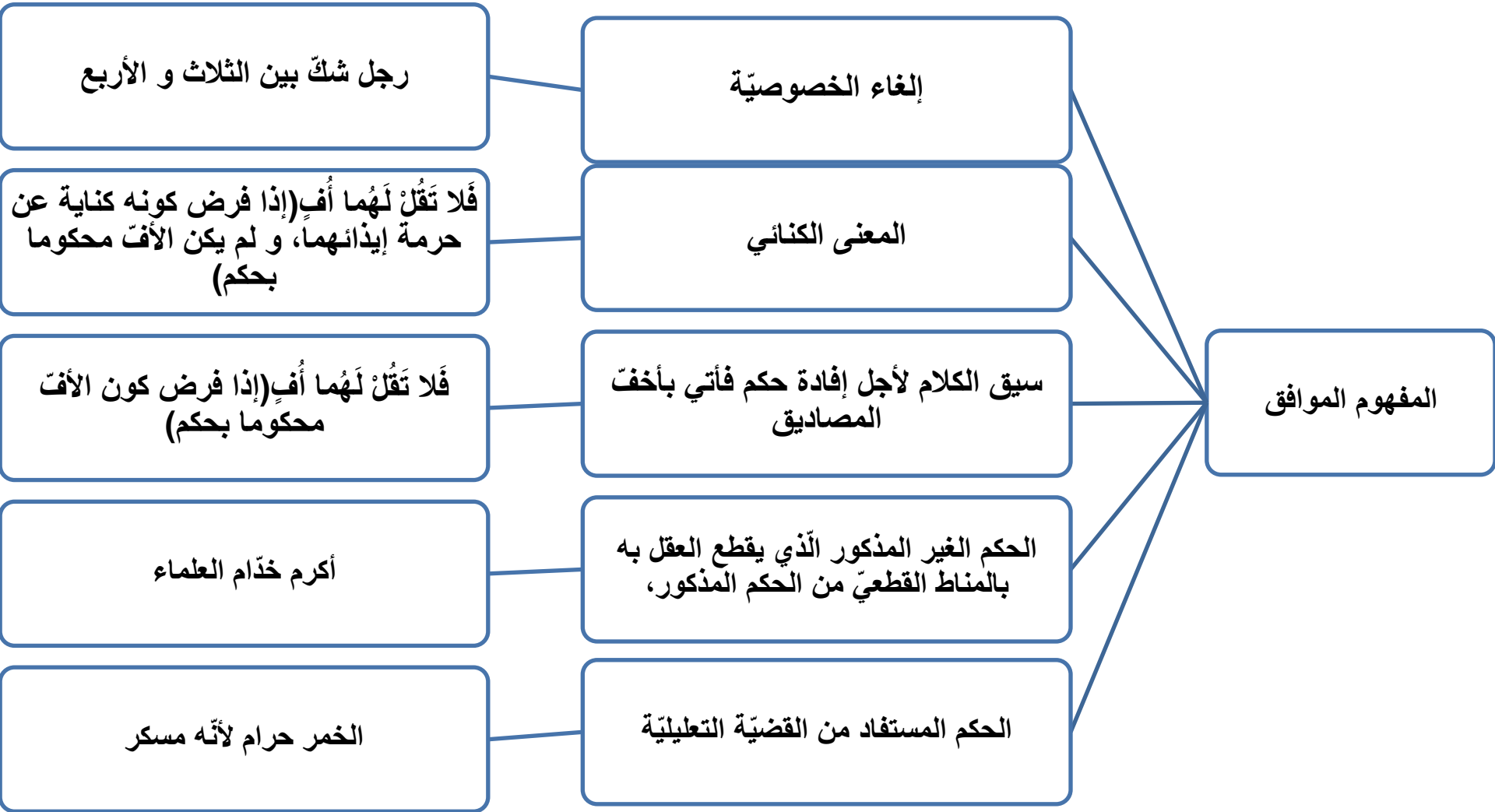
سيق الكلام لأجل إفادة حكم فأتي بأخف المصاديق

الحكم الغير المذكور الذي يقطع العقل به بالمناط القطعي من
الحكم المذكور

الحكم المستفاد من القضية التعليلية

المفهوم الموافق

جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- فيمكن أن يكون المراد من الموافق بعض هذه الاحتمالات، أو جميعها، و الجامع بينها هو الحكم في غير محلّ النطق، الموافق للحكم في محلّه - على فرضه - في الإيجاب و السلب.
- ثمّ إنّ محطّ البحث لا يبعد أن يكون في تخصيص العامّ به إذا كان أخصّ مطلقاً منه، لا ما إذا كان بينهما عموم من وجه. و عمّم بعضهم ، و سنشير إليه .

جواز التخصيص بالمفهوم

- إذا عرفت ذلك فنقول: إن كان المراد من المفهوم ما عدا الرابع فلا إشكال في تخصيص العامّ به إذا كان المفهوم أخصّ منه مطلقاً، ضرورة أن حال هذا المفهوم حال اللفظ الملقى إلى المتكلم، بل تسمية بعضها مفهوماً لمجرد الاصطلاح، وإلا فالعرف يفهم من مثل قوله: (رجلٍ شكّ بين الثلاث و الأربعة)..، أو قوله: (أصاب ثوبى دم رعاف). أن ذكر الرجل و الثوب لمجرد التمثيل، و يكون منظور السائل و المجيب حال الشكّ و الدم، فيخصّص به العامّ بلا ريب، و كذا الحال في المعنى الكنائى و غيره ممّا ذكر.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و لا يبعد أن يكون محطّ كلام القدماء مثل هذه الأقسام إذا كان المفهوم أخصّ مطلقاً، و منه يظهر وجه كون المسألة اتّفاقيّة، ضرورة عدم الخلاف في تقديم الخاصّ، و هذا من أقسامه.
- و أمّا إذا كان بينهما عموم من وجه، فيعامل معاملة مثل المنطوقين، و الوجه ظاهر.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و أمّا رابع الاحتمالات: فقد يقال فيه بتقديم المفهوم على العامّ مطلقاً، سواء كان أخصّ مطلقاً منه، أو من وجه، إذا كان المعارض نفس المفهوم، لأنّ رفع اليد عن المفهوم مع عدم التصرف في المنطوق غير ممكن، للزوم التفكيك بين الملزوم و اللازم فإنّ المفروض لزومه له بنحو الأولويّة، كما أنّ رفع اليد عن المنطوق مع عدم كونه معارضا للعموم لا وجه له، فيتعيّن التصرف في العموم و تخصيصه بغير مورد المفهوم .

جواز التخصيص بالمفهوم

- و فيه: أنه إذا فرض لزوم تقديم العامّ على المفهوم بحسب القواعد مع قطع النظر عن محذور لزوم التفكيك، كما لو فرض كون العامّ في العموم أظهر من القضية في المفهوم، فيمكن تقديمه عليه، و رفع اليد عن حكم المنطوق بمقداره، و ليس هذا بلا وجه، لأنّ وجهه لزوم تقديم العامّ على المفهوم الكاشف عن عدم الحكم للمنطوق، و إلاّ يلزم التفكيك بين المتلازمين.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و بعبارة أخرى: كما يمكن رفع المحذور العقليّ بتخصيص العامّ يمكن رفعه برفع اليد عن حكم المنطوق و المفهوم، بل المعارضة و إن كانت ابتداءً بين العامّ و المفهوم، لكنّ لما كان رفع اليد عن اللازم مستلزماً لرفع اليد عن ملزومه يقع التعارض بينهما عرضاً، فتدبرّ.

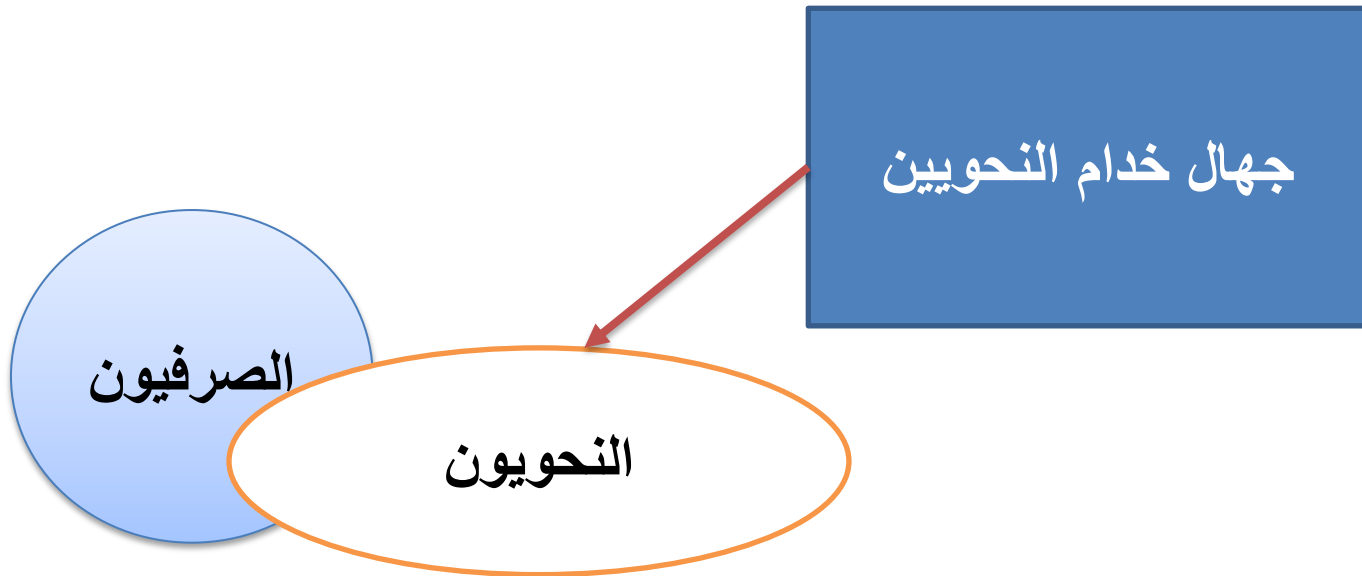
جواز التخصيص بالمفهوم

- و أمّا ما قيل: من عدم إمكان كون المفهوم معارضا للعامّ دون منطوقه، لأنّنا فرضنا أنّ المفهوم موافق للمنطوق، و أنّه سيق لأجل الدلالة عليه، و معه كيف يعقل أن يكون المنطوق غير معارض للعامّ مع كون المفهوم معارضا له؟!!
- فالتعارض في المفهوم الموافق يقع ابتداء بين المنطوق و العامّ، و يتبعه وقوعه بين المفهوم و العامّ، و لا بدّ أوّلا من علاج التعارض بين المنطوق و العامّ، و يلزمه العلاج بين المفهوم و العامّ.

جواز التخصيص بالمفهوم

- ففيه: أنه قد يكون وقوع التعارض بين المفهوم و العامّ ابتداءً، و يتبعه بين المنطوق و العامّ، كقوله: «أكرم جهّال خدّام النحويّين»، المفهوم منه بالأولويّة وجوب إكرام النحويّين، و قوله: «لا تكرم الصرفيّين»، فيكون المنطوق أجنبيّاً عن العامّ، و كان التعارض ابتداءً بين العامّ و المفهوم، و النسبة بينهما عموم من وجه، فحينئذ لا بدّ من علاج التعارض ابتداءً بين العامّ و المفهوم، و يتبعه بين المنطوق و العامّ، فإذا فرض تقدّم العامّ على المفهوم حسب القواعد يتبعه رفع اليد عن المنطوق لا محالة بمقداره. هذا حال هذا القسم من المنطوق و المفهوم.

- اكرم جهال خدام النحويين (المنطوق)
- اكرم النحويين (المفهوم)
- لا تكرم الصرفيين (العام)



جواز التخصيص بالمفهوم

- و أمّا إذا كان التعارض بين المنطوق و العامّ، و يكون أخصّ منه مطلقاً، فلا محالة يقدّم على العامّ، و يتبعه تقديم المفهوم عليه و لو كان بينهما عموم من وجه، لعدم جواز رفع اليد عنه بعد القطع بالتلازم، و عدم جواز تقديم العامّ على الخاصّ.
- و إن كان أعمّ من وجه منه يعامل معهما معاملتها، و مع تقديمه على العامّ بحسب القواعد أو القرائن يقدّم المفهوم أيضاً، لما عرفت.

جواز التخصيص بالمفهوم

- المقام الثاني في المفهوم المخالف
- و يتضح الكلام فيه بعد توضيح محلّ البحث، فنقول:
- لا إشكال في أنّ الكلام بعد الفراغ عن المفهوم، و أن يكون التعارض بين عامّ و مفهوم، كما لو ورد: «أكرم كلّ عالم»، و ورد: «إن جاءك زيد لا تهن فساق العلماء»، ممّا كان مفهومه أخصّ من العامّ مطلقاً، و مثل: «أكرم العلماء»، و «إن جاءك زيد أكرم الفساق» ممّا كان مفهومه أعمّ من وجه معه.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و أمّا ما قيل: من أنّ الكلام في تخصيص العامّ بالمفهوم عند القدماء هو الكلام في باب الإطلاق و التقييد، و مثل بقوله: (خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء)، و قوله: (إذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شيء) حيث دلّ الأوّل على أنّ الماء تمام الموضوع لعدم الانفعال، و الثاني على أنّ للكريّة دخالة، فيحكم القيد على الإطلاق، و يظهر ذلك من شيخنا العلامة أيضا، فهو خروج عن ظاهر البحث، و عنوانه بلا دليل.

جواز التخصيص بالمفهوم

- إذا عرفت ذلك فنقول: إنَّ العامَّ لمَّا كان دلالته بالوضع، فإن كانت الدلالة على المفهوم - أيضا - بالوضع، يقع التعارض بين الظاهرين، فمع عدم الترجيح يرجع إلى أخبار العلاج، أو يحكم بالإجمال، وإن كانت بمقدّمات الحكمة يرفع اليد عن المفهوم إن كانا في كلام واحد، لتحكيم الظهور المنجز على الإطلاق المعلق على عدم البيان، و مع انفصالهما يصيران متعارضين، و لا ترجيح للظهور الوضعي على الإطلاقي في مثله.

جواز التخصيص بالمفهوم

• و ما قيل : من أن المناط في المفهوم أن يكون التقييد راجعا إلى الحكم، لا إلى الموضوع، و القضية الشرطية - بعد ما كانت ظاهرة في كون القيد راجعا إلى الحكم، لأنها وضعت لتقييد جملة بجملة - تكون حاکمة على مقدّمات الحكمة في العامّ، فظهورها في المفهوم يوجب عدم جريان مقدّمات الحكمة في العامّ، و أن القضية ذات مفهوم و إن كانت بمقدّمات الحكمة، إلاّ أن المقدّمات الجارية في طرف المفهوم تكون بمنزلة القرينة على أن المراد من العامّ هو الخاصّ، و العامّ لا يصلح أن يكون قرينة على أن الشرطية سيقّت لفرض وجود الموضوع، فلا بدّ فيه من دليل يدلّ عليه، هذا إذا كان المفهوم أخصّ مطلقا. انتهى.

جواز التخصيص بالمفهوم

- ففيه: - بعد الغضّ عن أنّ العامّ لا يحتاج إلى مقدّمات الحكمة كما سبق الكلام فيه - أنّ ظاهر القضية وضعا هو مجرد إناطة الحكم بالقيّد، و هو ليس مناط المفهوم، بل مناطه إثبات الانحصار، و هو بمقدّمات الحكمة كما اعترف به، فحينئذ لا وجه لتقديم أحد الإطلاقين على الآخر، و جريان مقدّمات الحكمة في العامّ لا يلزم أن يثبت رجوع القيّد إلى الموضوع، حتى يقال: إنه لا يصلح لذلك، بل يمنع عن جريانها في الشرطيّة لإثبات الانحصار.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و قوله: إنَّ جريانها في المفهوم بمنزلة القرينة للعامّ، لا يرجع إلى محصّل، و التحقيق ما عرفت.

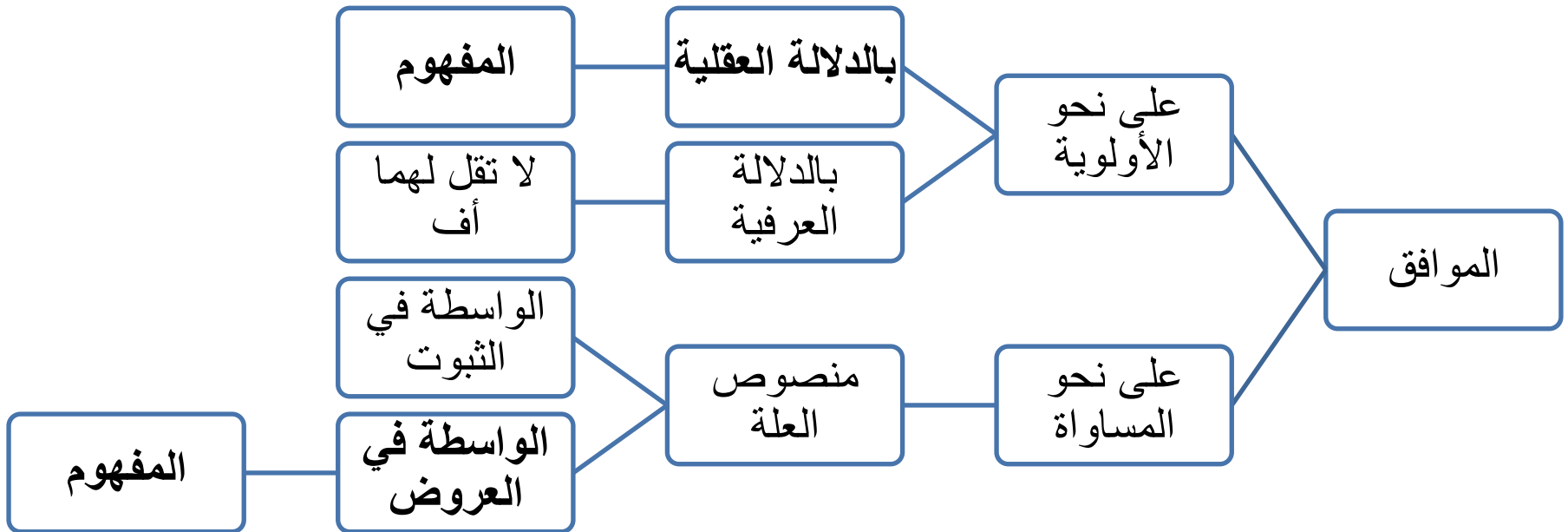
جواز التخصيص بالمفهوم

الموافق

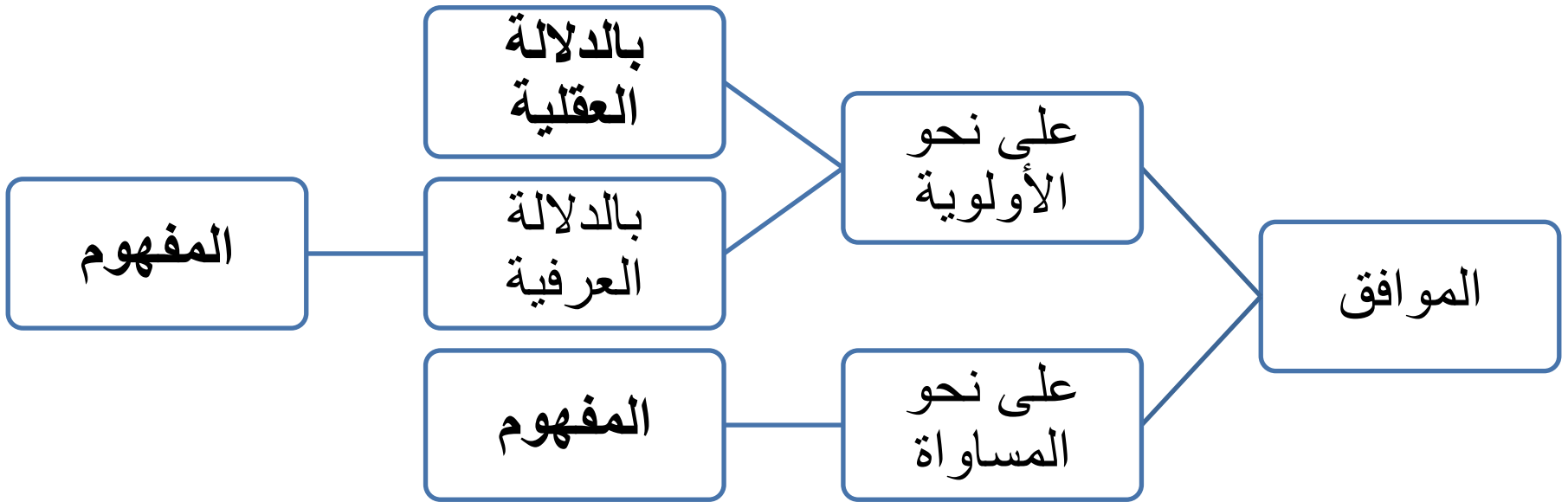
المخالف

المفهوم

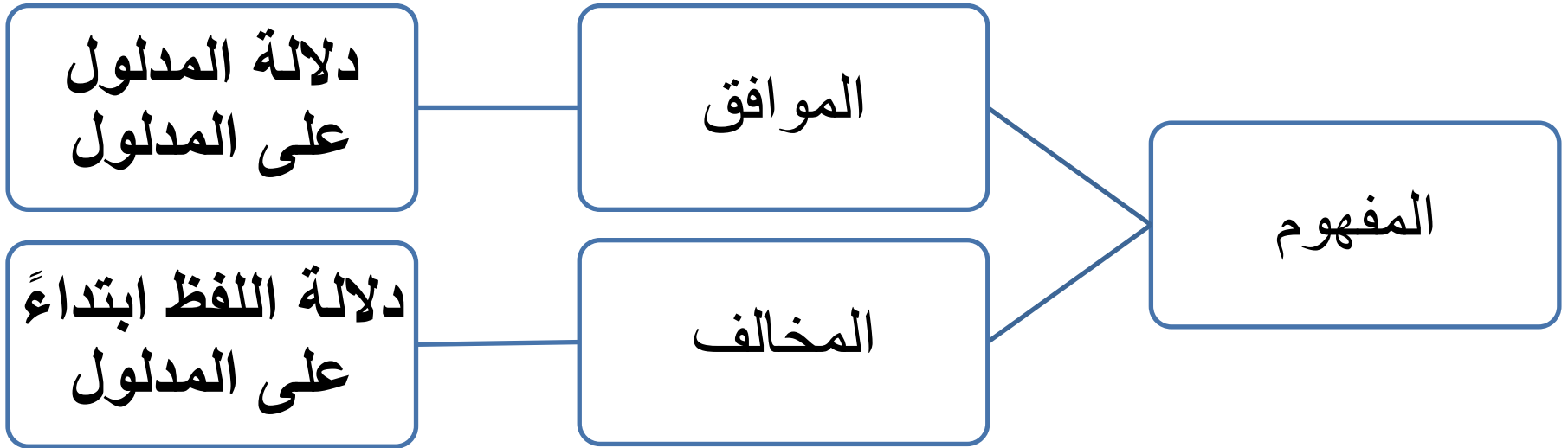
جواز التخصيص بالمفهوم



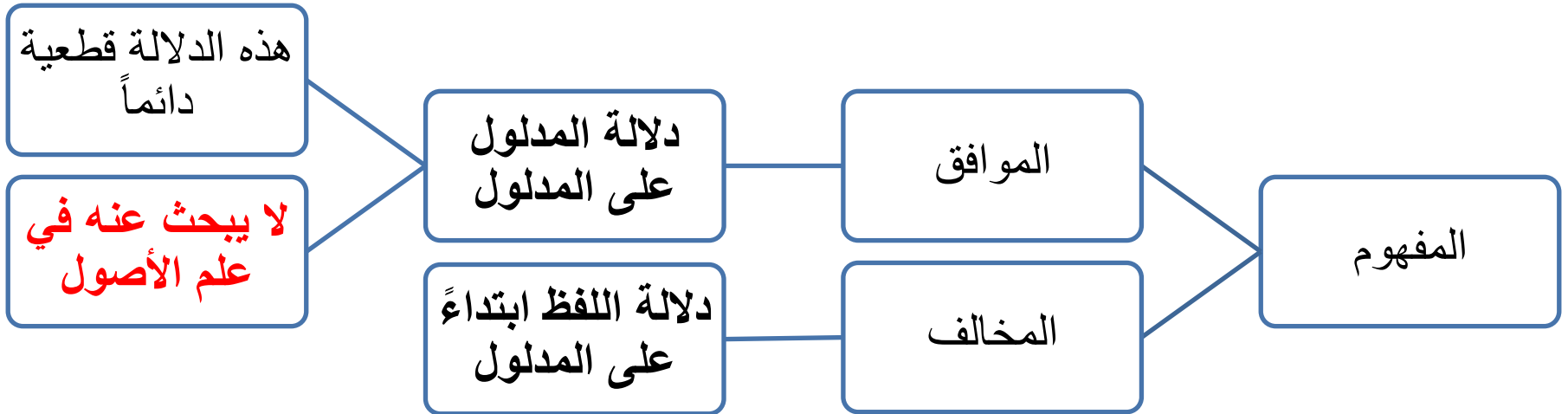
جواز التخصيص بالمفهوم



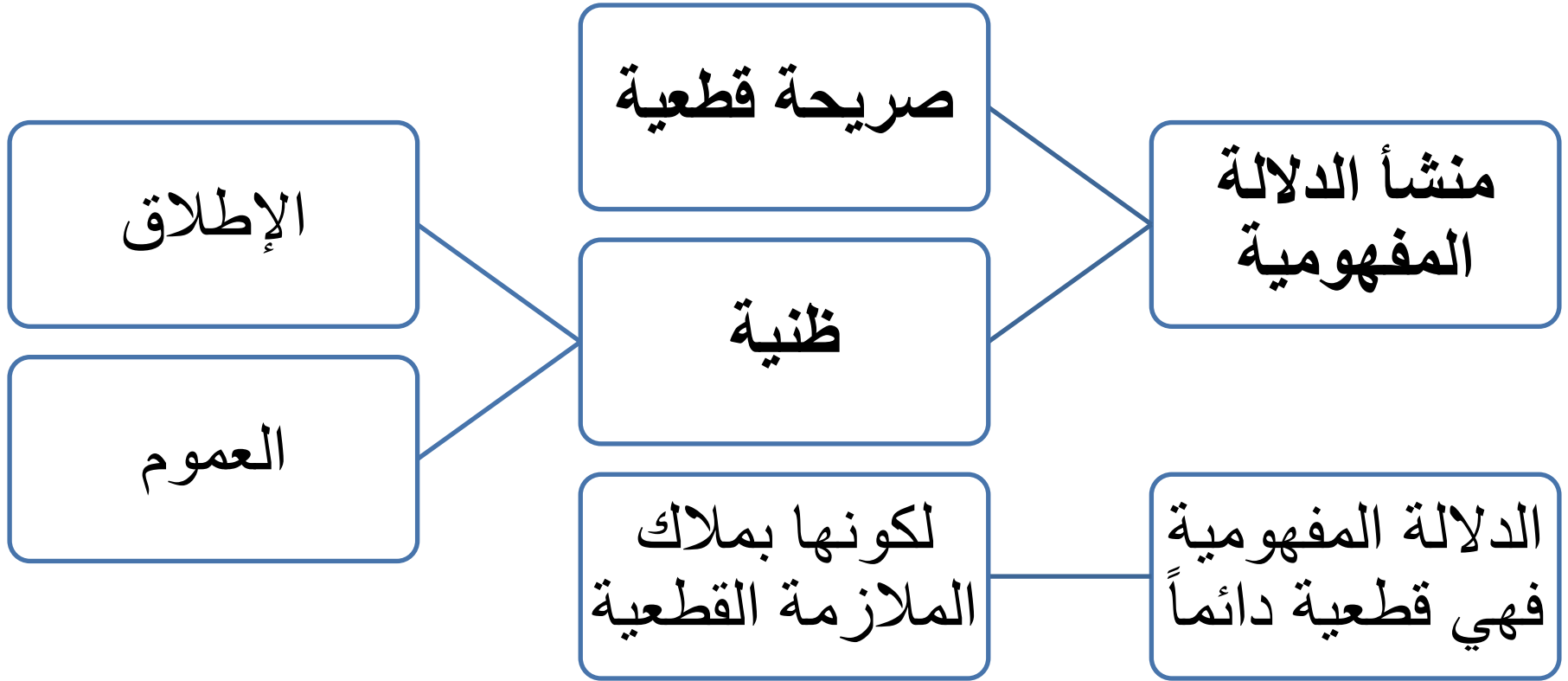
جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- و على ضوء هذا التفسير لمفهوم الموافقة تتضح أمور:
- ١- انَّ المعارضة تسرى دائماً من العام و المفهوم إلى العام و المنطوق لأنَّ المفروض كون المفهوم من لوازم ثبوت مفاد المنطوق و مدلوله فيستحيل اجتماع مدلول العام مع مدلول المنطوق لاستلزامه ثبوت المفهوم لا محالة.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و هذا بخلاف مفهوم المخالفة فإنَّ المعارضة بينه و بين العام لا تسرى إلى الحكم المنطوقى لعدم كونه من دلالة المدلول على المدلول بل نفس الكلام أو خصوصية فيه يدل على الحكم المفهومى فى عرض دلالاته على الحكم المنطوقى*.

- * قد مر اشكال السيد الإمام

جواز التخصيص بالمفهوم

- ٢- انَّ أخصية المفهوم من العام لا قيمة لها في مقام تقديمه عليه، لأنَّ الخاصَّ الذي يتقدم على العام انما يتقدم على العام فيما إذا كان مفاداً للكلام أي المفاد الخاصَّ بما هو مفاد للكلام يكون قرينة و مقدماً على العام لا مطلق المدلول الخاصَّ
- و قد عرفت انَّ المفهوم ليس مدلولاً و مفاداً للكلام مباشرة بل هو مدلول للمدلول و هذا بخلاف مفهوم المخالفة فانه إذا كان أخص من العام يتقدم عليه بلا كلام لكونه مدلولاً مباشراً للكلام.

جواز التخصيص بالمفهوم

- و على هذا الأساس فلو كان مفهوم الموافقة الأخص لازماً لإطلاق الحكم المنطوقى لا لأصله لم يجز تخصيص العام به، لأنَّ هذا المدلول لم يثبت بدلالة كلامية أخص و انما ثبت بدلالة كلامية إطلاقية و النتيجة تتبع أخص المقدمتين لا محالة فتكون الدلالة المفهومية ثابتة بالإطلاق أيضاً.

جواز التخصيص بالمفهوم

- ٣- انَّ النسبة لا بدَّ و أنَّ تلحظ دائماً في موارد مفهوم الموافقة بين العام و المنطوق لا المفهوم لأنَّ الدلالة المفهومية كما عرفت ليست من دلالة الكلام بل من دلالة مدلول الكلام و مفاده و هي دلالة قطعية ثابتة على أساس الملازمة فلا معنى للتصرف فيها بما هي بل لا بدَّ من ملاحظة دلالة الكلام على ذلك المدلول المنطوقى المستلزم للمدلول المفهومى، فانَّ كان هناك ملاك يقتضى تقديم هذه الدلالة على دلالة العام قدمت عليه و إنَّ كان العكس فبالعكس و إنَّ لم يكن ملاك لتقديم أىّ منهما على الآخر وقع التعارض بينهما لا محالة.

جواز التخصيص بالمفهوم

لا يكون هناك
معارضة مستقلة بين
العام و بين المنطوق

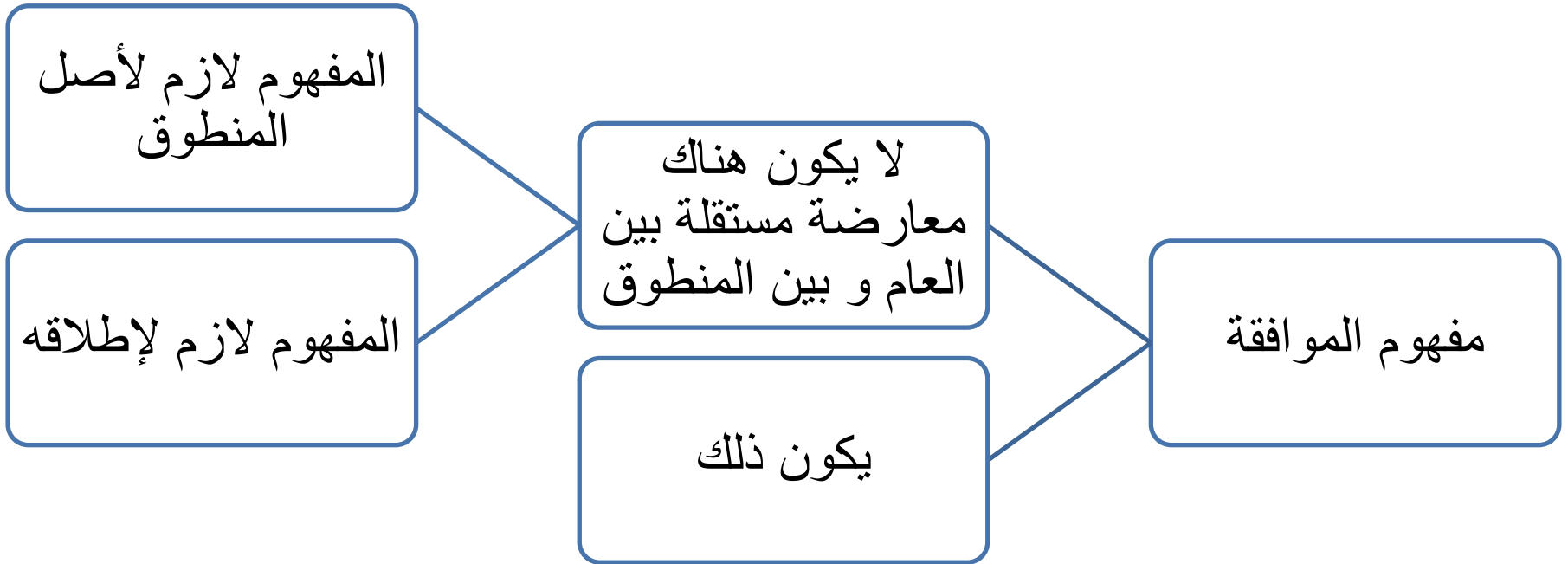
يكون ذلك

مفهوم الموافقة

جواز التخصيص بالمفهوم

- ثم انه في موارد مفهوم الموافقة تارة: لا يكون هناك معارضة مستقلة بين العام و بين المنطوق، و أخرى يكون ذلك فهنا موردان:

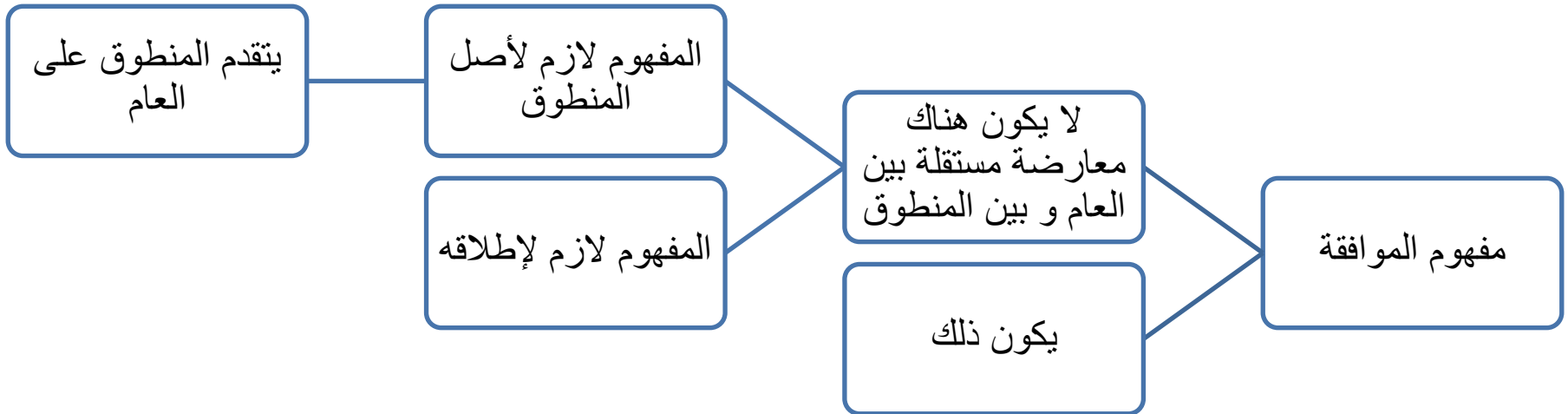
جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- المورد الأول - ما إذا كانت معارضة المنطوق مع العام بلحاظ استلزامه للمفهوم فقط،
- و هنا تارة: يفرض كون المفهوم لازماً لأصل المنطوق،
- و أخرى: يكون لازماً لإطلاقه.

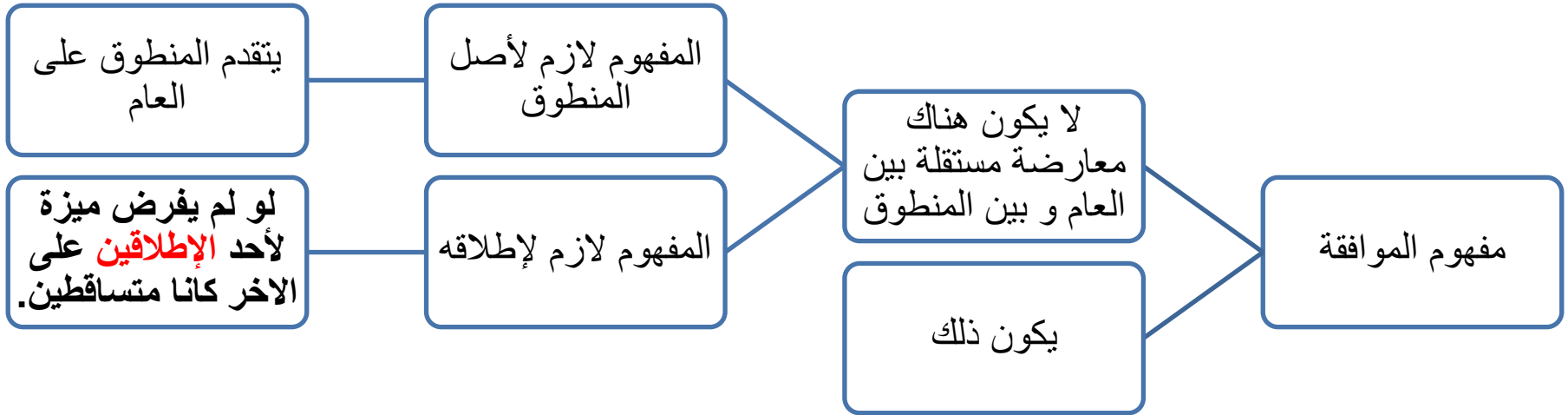
جواز التخصيص بالمفهوم



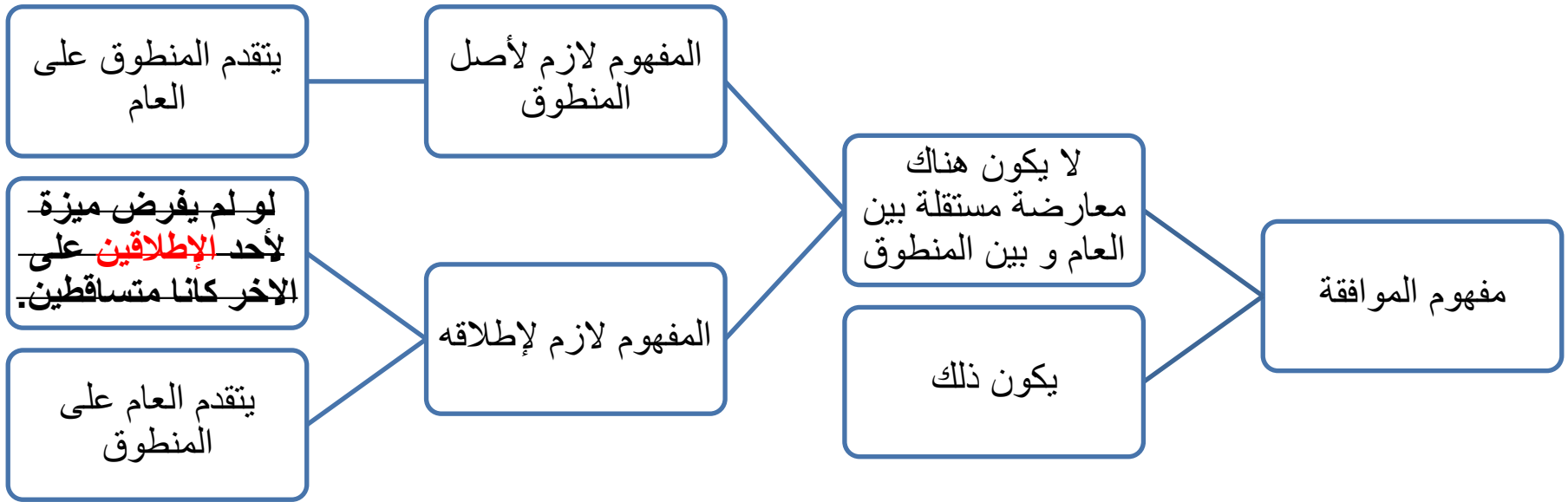
جواز التخصيص بالمفهوم

- ففي الفرض الأول يتقدم المنطوق على العام لأنَّ المعارضة بحسب الحقيقة بين عموم العام و بين أصل المنطوق بحيث لو علمنا بالعام سقط المنطوق في تمام الموارد لأنَّ ثبوت مفاده و لو في مورد يستلزم المفهوم، فيكون بحكم الأخص لا محالة سواءً كانت النسبة بين العام و المفهوم لو لوحظ مستقلاً العموم و الخصوص المطلق بأن كان المفهوم أخص، أو من وجه ما لم يلزم من تقديم المفهوم إلغاء العام أو ما بحكمه.

جواز التخصيص بالمفهوم



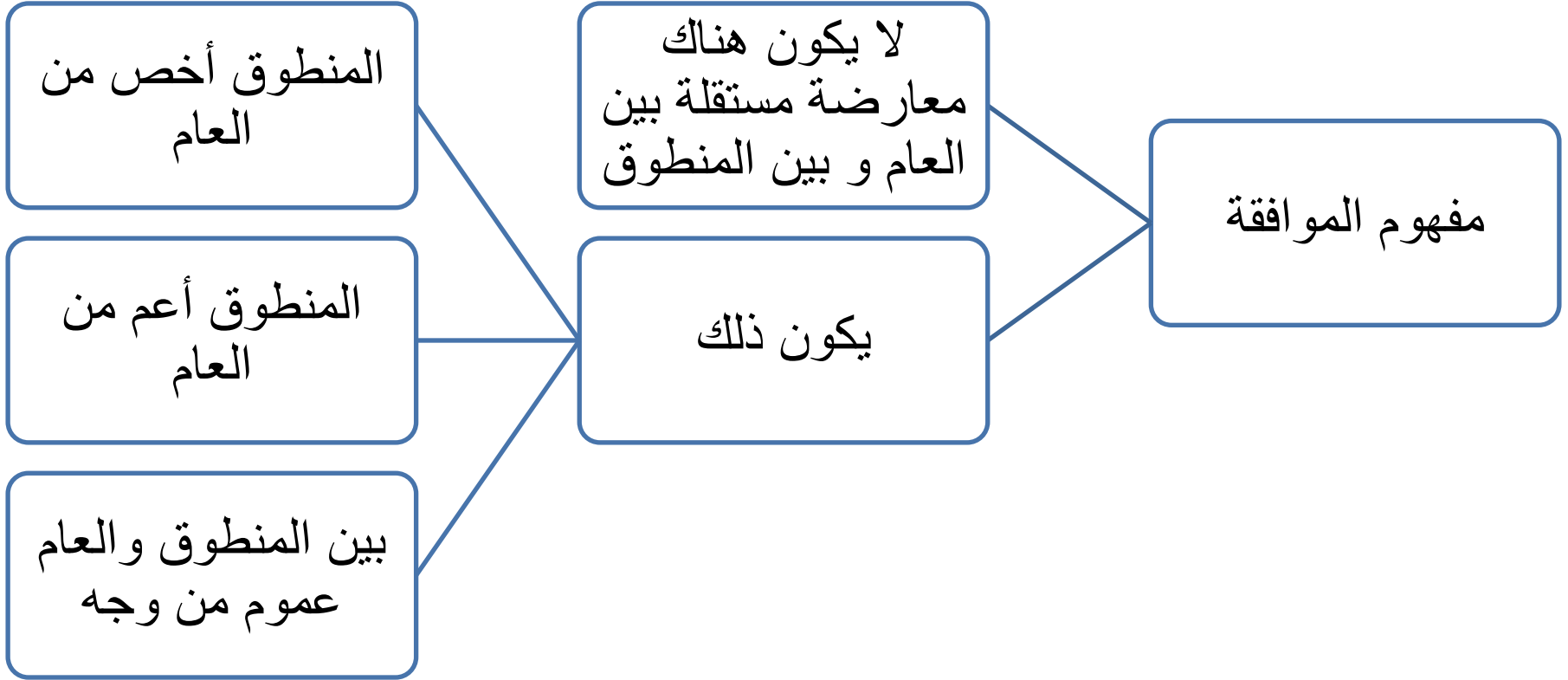
جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- و في الفرض الثاني - لا وجه لتقديم المفهوم على العام و لو كان أخص لكونه متوقفاً على إطلاق المنطوق بحسب الفرض و النتيجة تتبع أخص المقدمات فتكون الدلالة المفهومية في قوة الإطلاق لا محالة فيكون معارضاً مع عموم العام فلو لم يفرض ميزة لأحد **الإطلاقين** على الآخر كانا متساقطين.

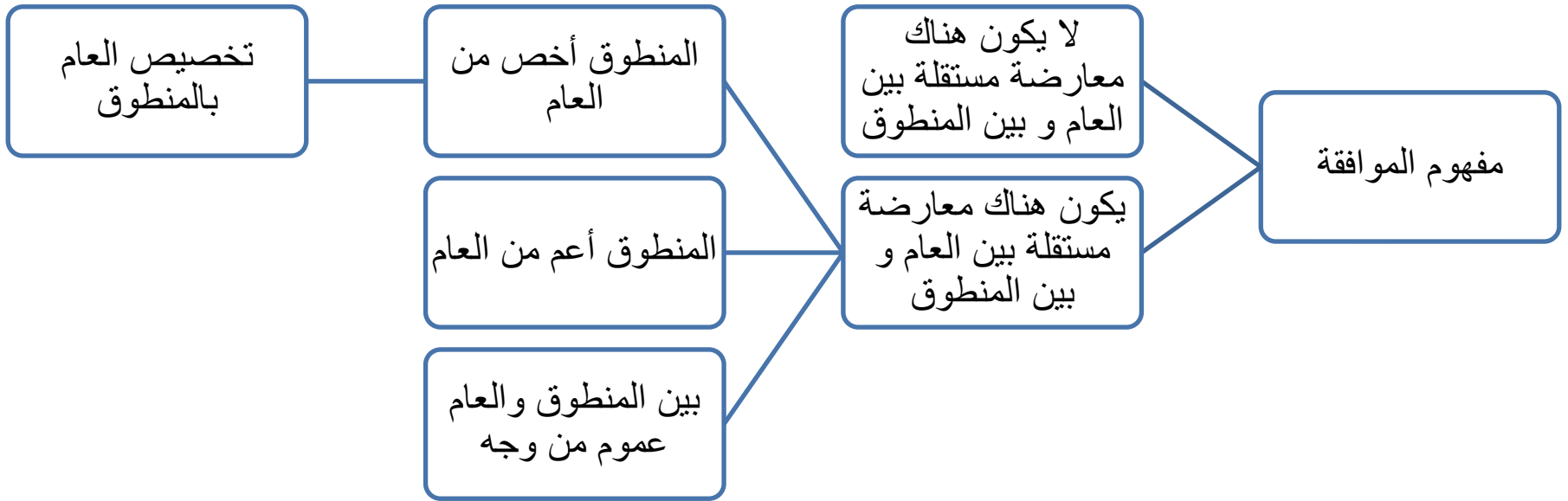
جواز التخصيص بالمفهوم



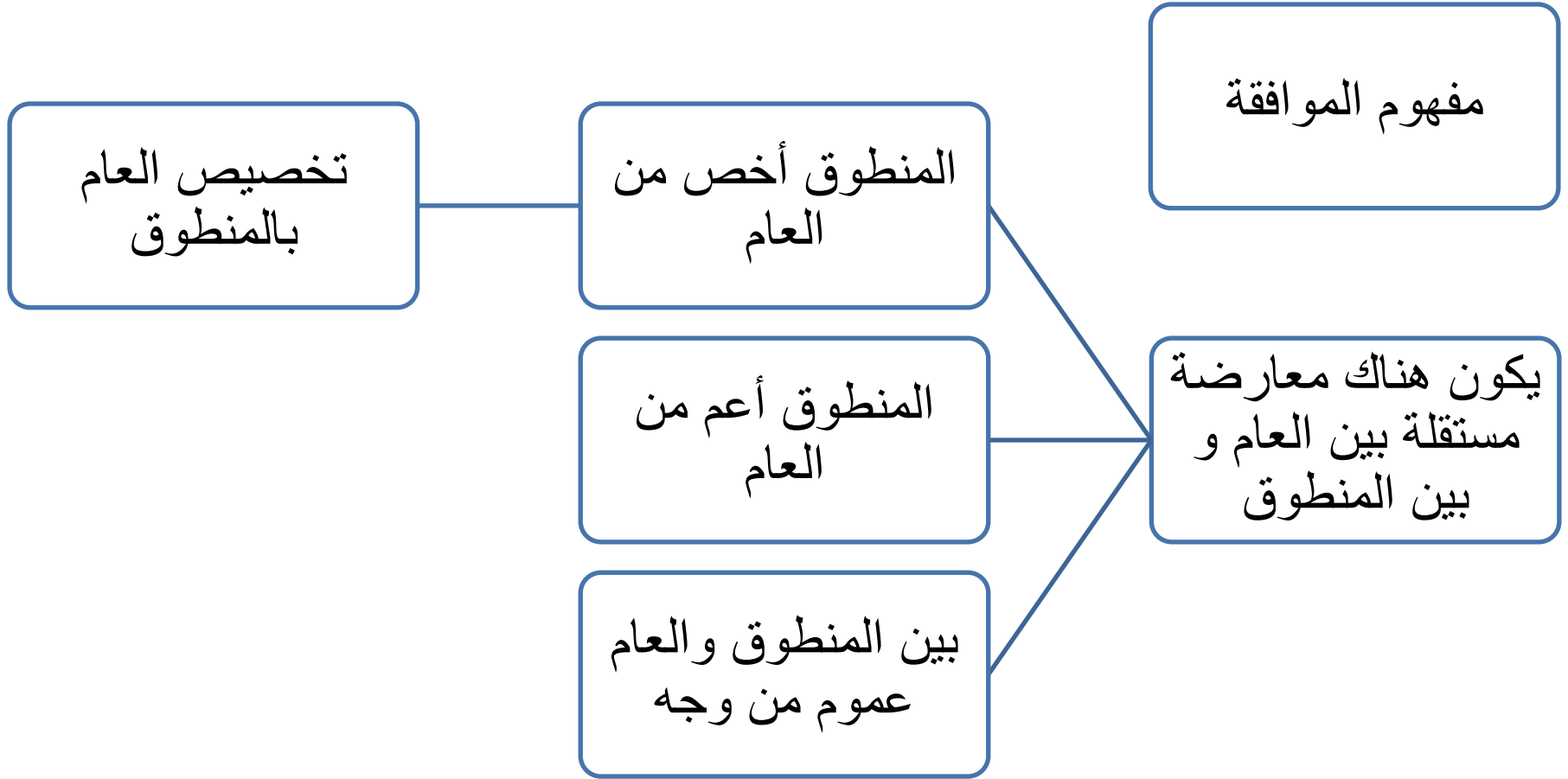
جواز التخصيص بالمفهوم

- المورد الثاني - ما إذا كان المنطوق في نفسه معارضاً أيضاً مع العام و هذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
- ١- أن يكون المنطوق أخص من العام.
- ٢- أن يكون أعم منه.
- ٣- أن يكون بينهما عموم من وجه.

جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم



جواز التخصيص بالمفهوم

- أمّا القسم الأول: فالصحيح فيه تخصيص العام بالمنطوق سواءً كان المفهوم أخص من العام أو بينهما عموم من وجه و سواءً كان المفهوم لازماً لأصل المنطوق أو لإطلاقه فإنَّ إطلاق الأخص مقدم أيضاً على الأعم.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir